

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية المجمعة
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع لشركة "فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

القاهرة في ٢٠ ابريل ٢٠٢٢

كامل مجدى صالح
س.م.م رقم ٨٥١
سجل هيئة الرقابة المالية رقم ٦٩
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين ب إنجلترا وويلز

شركة نوري لتكنولوجيا البنوك والمعلومات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة المركز المالي المجمعة

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري
الأصول		
الأصول غير المتداولة		
(١)	٥٢٥ ٢٧٩ ٣١٢	٢٤٩ ٧٧٩ ٦٤١
(٩)	٢٤ ٧٣٢ ٩٧٨	-
(٧)	٢٧٥ ٧٨٠ ٣٢٩	١٦٩ ٣٨٦ ١٦٣
(٨)	١٦ ١٩٩ ٥٢٤	١١ ٨٨٩ ٤٨٩
(١٢)	١٠٠ ١٥٠ ٦٠٤	٤٦ ٣٣٠ ٣٠٨
(١٠)	٤٠ ٤١ ٢٨٩	٧ ٧٣٨ ٥٥٠
(١٩)	٤٧ ١٧١ ٩٧٦	-
	<u>١٠٠٣ ٣٥٦ ٠٢٣</u>	<u>٤٨٥ ١٢٤ ١٥١</u>
الأصول المتداولة		
(١١)	٢٩٨ ٠٤٦	٤ ٨٩٤ ٣٨٩
(١٢)	٦٣ ٧٤٦ ١٤٠	٥٣ ٤٧١ ٤٠٨
(١٣)	٣١٠ ٥٩٦ ١٩٧	٢٠٤ ٩٠٧ ٥٧٤
(١٤)	٩٦ ٤١٤ ٣٧١	٣٨٥ ٤٢٦ ٨٩٠
(١٥)	١٧٠٠ ٤٥٥	٦٧٨٠٩٠٦٣
(١٦)	-	٢٧ ٦٠٢ ٩١٢
(١٧)	١ ١٢٩ ٥٦٦ ٢٤٧	٥٦٢ ٣٣٣ ٨٣٨
(١٨)	١ ١٢٠ ٩٠٠ ٧٢٩	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠
(٢٩)	٢٤ ٨١٦ ٠٨٢	٤ ٤١٠ ٩٤٨
	<u>٣ ١٢٠ ٧١٨ ٩٠٥</u>	<u>١ ٩٥٠ ٨٠٧ ١١٩</u>
	<u>٤ ١٢٤ ٠٧٤ ٩٢٨</u>	<u>٢ ٤٣٥ ٩٣١ ٢٧٠</u>
حقوق الملكية و الالتزامات		
حقوق الملكية		
(٢٠)	٨٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠
(٢١)	٤٧ ١٢٩ ٠٤٢	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢
(٢٢)	٥٢ ٣٩٨ ٠١٧	-
(٢٣)	-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
(٢٤)	١١ ٧٤٥ ٥٧٤	٥ ٨٤١ ٥٩٦
(٢٥)	٢ ٦١٢ ٥٢٩	٢ ٦١٢ ٥٢٩
(٢٦)	(٢ ٨٣٥ ٧١٣)	-
	<u>٤١٤ ٣٠٩ ٠٨٩</u>	<u>٢ ٦٨ ٢٧٠ ٨٨٤</u>
	<u>١ ٣٧٩ ٠١٠ ٥٨٨</u>	<u>٧ ٦٨ ١٧٦ ٣٩١</u>
	<u>٧٩ ٠٠٨ ٧٧٦</u>	<u>٢٨ ٧٢٧ ٨٢٣</u>
	<u>١ ٤٥٨ ٠١٩ ٣٣٤</u>	<u>٧ ٩٦ ٩٠٤ ٢١٤</u>
الالتزامات غير المتداولة		
(٢٩)	١٩ ٩٥٢ ٦٠٤	١٠ ١٤٠ ٦٨٧
(٣٠)	٦٣ ٧٥٨ ٤١١	-
(٣١)	٨١ ٥٤٠ ٧٠٢	-
	<u>١٦٥ ٢٥١ ٧١٧</u>	<u>١٠ ١٤٠ ٦٨٧</u>
الالتزامات المتداولة		
(٢٤)	٣٢ ٤٣٠ ٦٤٢	٢٠ ٨٠٢ ١٤٢
(٢٥)	٤٣١ ٢٢٤ ٧٣٣	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢
(٣٠)	١٤٩ ٨٢٠ ٢٠٦	-
(٢٦)	٧٣ ٦٨٨ ٩٦٢	٢٩ ٢٥١ ٦٤٦
(٢٧)	١ ٠١٥ ١٠٣ ٥٦٦	٧٧٠ ٢٥٣ ٤١٨
	<u>٤٤٤ ٦٥٥ ٦٣٥</u>	<u>٣٥٣ ٤٤١ ٢٨٦</u>
	<u>٢٢ ٣٣٨ ٨٠٣</u>	<u>٣٨ ٩٨٢ ٤٠٢</u>
(٢٨)	٢١٩ ١٢٦ ٣٧٦	١٣٧ ٠٤٤ ٨٧٢
(٤١)	١٩ ٦٩٥ ٧٣٧	-
	<u>٥٢ ٧١٩ ٢٥٧</u>	<u>٥٦ ١٢٧ ٠٥٠</u>
	<u>٢ ٥٠٠ ٨٠٣ ٨٧٧</u>	<u>١ ٦٢٨ ٨٨٦ ٣١٨</u>
	<u>٤ ١٢٤ ٠٧٤ ٩٢٨</u>	<u>٢ ٤٣٥ ٩٣١ ٢٧٠</u>

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للتوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ/ الشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ/ عبد المنعم عفيفي

تقرير مراقب الحسابات

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
إيرادات النشاط	١ ٦٥٨ ١٥٦ ٦٧٧	١ ٢٣٤ ٥٦٢ ٩٢١
يخصم:		
تكلفة النشاط	(٧٢٥ ٨٩٣ ٢٧٦)	(٥٦٦ ٦٦٦ ٤٧٠)
مجمد الربح	٩٣٢ ٢٦٣ ٤٠١	٦٦٧ ٨٩٦ ٤٥١
يضاف (يخصم):		
مصروفات إدارية وعمومية	(٣٧٩ ٧١١ ٧٨٦)	(٢٣٦ ٢١٧ ٨٣٥)
مصروف نظام الإثابة والتحفيز للعاملين	(٥٢ ٣٩٨ ٠١٦)	--
بدلات حضور لأعضاء مجلس الإدارة	(٣ ٩٧٢ ٦٠٠)	(١ ٢٦١ ٧٤٤)
مصروفات بيع وتسويق	(٢٧٩ ٢٥٤ ٩٦٧)	(١٩٠ ٤٣٥ ٨٠٢)
المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل	(٥ ٥٠٥ ٩٩٧)	(٤ ٠٦٥ ٦٧٧)
مخصصات مكونة	(١١ ٦٢٨ ٥٠٠)	(٧ ٠٤٠ ٠٠٠)
مخصص مخاطر تمويل متناهي الصغر	(١٢ ٧٤٩ ٣٩٤)	(٨ ٠٤٨ ٣٥٨)
رد عبء الأضمحلل عن خسائر الائتمان المتوقعة	١ ٧٧٠ ٥٢٠	
مصروفات تشغيل أخرى	(٧ ٠٢٠ ٠٠٠)	(٧ ٧٦٥ ٠٠٣)
صافى ربح حوافز نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزى المصرى	٢١ ٧٢٥ ٢٩٥	٢١ ٤٠٠ ٤٢٠
فوائد دائنة	١٢٦ ٧٦٦ ٤٨٣	٦٧ ١٠٥ ٧٧١
مصروفات تمويلية	(٣٩ ٤٣٩ ٤٧٠)	(١٥ ٧٥٨ ٣٣٤)
أرباح فروق تقييم عملة أجنبية	٣١٠ ٢٨٣	(٧٠ ٩٠٩)
أرباح بيع أصول ثابتة	٧ ١٦٨ ٠٢٤	٤ ٦٥٦ ٤٠٢
إيرادات أخرى	٥ ٨٧١ ٢٦٨	٢ ٥٥٢ ٤٨٥
الربح التشغيلي	٣٠٤ ١٩٤ ٥٤٤	٢٩٧ ٩٤٧ ٨٦٧
نصيب المجموعة في (خسائر) شركات شقيقة ومشروعات مشتركة	(٥ ٥٤٩ ٧٩٨)	(٤ ٦٨٠ ٧٣٢)
نتائج التغير في هيكل ملكية استثمارات من شركات شقيقة الى شركات تابعة	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠	--
مصروفات اخرى	--	(٥٥ ٥٠٦)
صافى أرباح العام قبل الضرائب	٣٢١ ٤٤٤ ٧٤٦	٢٩٣ ٢١١ ٦٢٩
ضريبة الدخل الجارية	(٧٥ ٧٢٦ ٦٤٤)	(٦٧ ٨٧٥ ٩٦٥)
الضريبة المؤجلة	(٣ ٥٩٦ ٠١٩)	(١ ٧٧١ ١٧٣)
صافى أرباح العام بعد الضرائب	٢٤٢ ١٢٢ ٠٨٣	٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١
موزعة كالاتي:		
حقوق مساهمى الشركة الأم	١٧٧ ١٧٧ ٥٤٢	١٨٦ ٢٣٤ ٠٣٧
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	٦٤ ٩٤٤ ٥٤١	٣٧ ٣٣٠ ٤٥٤
صافى أرباح العام بعد الضرائب	٢٤٢ ١٢٢ ٠٨٣	٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١
نصيب السهم الاساسى في أرباح العام	٠,١٢	٠,١٨
نصيب السهم المخفض في أرباح العام	٠,١٢	٠,١٨

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١	٢٤٢ ١٢٢ ٠٨٣	صافى أرباح العام
--	--	الدخل الشامل الآخر
--	--	إجمالي الدخل الشامل الآخر
<u>٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١</u>	<u>٢٤٢ ١٢٢ ٠٨٣</u>	إجمالي الدخل الشامل
		<u>موزعاً كالاتى:</u>
١٨٦ ٢٣٤ ٠٣٧	١٧٧ ١٧٧ ٥٤٢	حقوق مساهمى الشركة الأم
٣٧ ٣٣٠ ٤٥٤	٦٤ ٩٤٤ ٥٤١	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١</u>	<u>٢٤٢ ١٢٢ ٠٨٣</u>	إجمالي الدخل الشامل عن العام

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاح رقم	رأس المال المصدر والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي نظام الألبية والتخفيض	المجنب من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال	احتياطي تجميع اعمال	احتياطي مصروفات إصدار أسهم	احتياطي الزامي - لمواجهة مخاطر تطبيق معيار ٤٧	الأرباح المحتجزة	اجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الاجمالي
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٥٣ ٦٥٢ .٦٠	٣٢٤ ٤٦٥ .٧٩	--	--	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	--	٢٠١ ٣١٧ ٤٩٩	٥٩٣ ٢٧٦ ٢٣٤	٣٣ ٦٤٨ ٤١٩	٦٢٦ ٩٢٤ ٦٥٣
بنود الدخل الشامل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
صافي أرباح العام	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
المعاملات مع مالكي الشركة الأم	--	٥ ٣٣٤ ٢٣٣	--	--	--	--	--	(٥ ٣٣٤ ٢٣٣)	--	--	--
المحول إلى الأرباح المرحلة والإحتياطي القانوني	--	--	--	--	--	--	--	(١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	--	--	--
المجنب من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال	--	--	--	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--	(١١ ٣٣٣ ٨٨٠)	--	--	--
توزيعات أرباح	--	--	--	--	--	--	--	--	(١١ ٣٣٣ ٨٨٠)	--	(١١ ٣٣٣ ٨٨٠)
نصيب حقوق الاقلية في توزيعات ارباح شركات تابعة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	(٤٢ ٢٥١ .٥٠)
أحتياطي الزامي - لمواجهة مخاطر تطبيق معيار ٤٧	--	--	--	--	--	--	٢ ٦١٢ ٥٣٩	(٢ ٦١٢ ٥٣٩)	--	--	--
إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة الأم	--	٥ ٣٣٤ ٢٣٣	--	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	٢ ٦١٢ ٥٣٩	(١١٩ ٢٨٠ ٦٥٢)	(١١ ٣٣٣ ٨٨٠)	(٤٢ ٢٥١ .٥٠)	(٥٣ ٥٨٤ ٩٣٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٥٣ ٦٥٢ .٦٠	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	--	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	٢ ٦١٢ ٥٣٩	٢٦٨ ٢٧٠ ٨٨٤	٧٦٨ ١٧٦ ٣٩١	٢٨ ٧٢٧ ٨٢٣	٧٩٦ ٩٠٤ ٢١٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٣٥٣ ٦٥٢ .٦٠	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	--	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	٢ ٦١٢ ٥٣٩	٢٦٨ ٢٧٠ ٨٨٤	٧٦٨ ١٧٦ ٣٩١	٢٨ ٧٢٧ ٨٢٣	٧٩٦ ٩٠٤ ٢١٤
أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧	--	--	--	--	--	--	--	(٤ ٤٨٦ ٤٦٧)	(٤ ٤٨٦ ٤٦٧)	(٦٣٤ ٢٨٦)	(٥ ١٢٠ ٧٥٣)
بنود الدخل الشامل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
صافي أرباح العام	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
المعاملات مع مالكي الشركة الأم	--	٩ ٣٢٩ ٧٣٠	--	--	--	--	--	(٩ ٣٢٩ ٧٣٠)	--	--	--
المحول إلى الأرباح المرحلة والإحتياطي القانوني	--	--	--	--	--	--	--	--	٥٢ ٣٩٨ .١٧	--	٥٢ ٣٩٨ .١٧
أحتياطي نظام الألبية والتخفيض	--	--	--	(١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	--	--	--	--	--	--	--
المجنب من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
زيادة رأس المال	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
إضافات على احتياطي تجميع اعمال	--	--	--	--	٥ ٩٠٣ ٩٧٨	--	--	--	٥ ٩٠٣ ٩٧٨	(٢ ٣٥٢ ٢٠٠)	٣ ٥٥١ ٧٧٨
توزيعات أرباح	--	--	--	--	--	--	--	(١٧ ٣٢٣ ١٤٠)	(١٧ ٣٢٣ ١٤٠)	--	(١٧ ٣٢٣ ١٤٠)
نصيب حقوق الاقلية في توزيعات ارباح شركات تابعة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
مصرفات إصدار أسهم	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
التغير في حقوق أصحاب الحصص غير مسيطرة في شركات تابعة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة الأم	--	٩ ٣٢٩ ٧٣٠	--	(١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	٥ ٩٠٣ ٩٧٨	--	--	(٢٦ ٦٥٢ ٨٧٠)	٤٣٨ ١٤٣ .٩٢	(١٤ .٢٩ ٣٠٢)	٤٢٤ ١١٣ ٧٩٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨٥٣ ٦٥٢ .٦٠	٤٧ ١٢٩ .٥٢	--	--	١١ ٧٤٥ ٥٧٤	(٢ ٨٣٥ ٧٦٣)	٢ ٦١٢ ٥٣٩	٤١٤ ٣٠٩ .٠٨٩	١٣٧٩ .١٠ ٥٥٨	٧٩ .٠٨ ٧٧٦	١٤٥٨ .١٩ ٣٣٤

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي ارباح العام قبل الضرائب	٣٢١ ٤٤٤ ٧٤٦	٢٩٣ ٢١١ ٦٢٩
يتم تسويتها بـ:		
إهلاك وإستهلاك العام	(٣٥)	٨٨ ٣٩٢ ٠٢٨
مخصصات مكونة	(٢٤)	٢ ٠٤٠ ٠٠٠
مخصص مخاطر تمويل متناهي الصغر	(١٣)	٨ ٠٤٨ ٣٥٨
رد عبء الأضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة		--
مصرفوف نظام الأثابة والتحفيز		--
فوائد دائنة		(٦٧ ١٠٥ ٧٧١)
صافي ربح حوافز نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري		(٢١ ٤٠٥ ٤٢٠)
نصيب المجموعة في خسائر إستثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة	(٣٧)	٤ ٦٨٠ ٧٣٢
رد ناتج التغير في هيكل ملكية أستثمارات من شركات شقيقة الى شركات تابعة	(٤٤)	--
أرباح فروق تقييم عملة اجنبية غير محققة		٧٠ ٩٠٩
أرباح بيع أصول ثابتة		(٤ ٦٥٦ ٤٠٢)
مصرفوفات تمويلية		١٥ ٧٥٨ ٣٣٤
ارباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	٤١٤ ٠١٦ ٢٥٠	٣١٩ ٠٣٩ ٣٩٧
التغيرات في رأس المال العامل		
النقص/(الزيادة) في المخزون	٤ ٥٩٦ ٣٤٣	(٤ ٧٨٥ ٠٥٠)
النقص / (الزيادة) في النفقات المقدمة للمفوترين	١٢ ٧٤٦ ٢٤٧	(١٨٣ ٠٦٠ ٥٦٢)
(الزيادة) في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	(٢٠ ٢١٣ ٠٨٥)	(٢٠ ٦١٩ ٨٦٦)
(الزيادة) في العملاء وأوراق القبض	٢ ٣٠٢ ٥٤٢	(٢٤ ٣٧٤ ٤٣٩)
(الزيادة) في قروض العملاء	(١٧٢ ٢٠٨ ٣١٣)	(١٤٢ ٠٥٧ ٠٤٥)
النقص في مستحق من أطراف ذات علاقة	١٠ ٧٧١ ١٤٩	٤ ١١٧ ٣٨٢
الزيادة في الموردون وأوراق النفع	٤٤ ٤٣٧ ٣١٦	١٢ ٣٠٢ ٠١٣
الزيادة في المفوترين	٢٤١ ٠٣٠ ٠٢٤	٣٣٢ ٨٨٥ ٣٦٧
الزيادة في دفعات مقدمة من التجار	٧٤ ٨٣٧ ١٦٦	١٣٥ ٣٤٥ ٨٠٦
الزيادة في تأمينات تجار التجزئه	٢٣ ٣٥٦ ٤٠١	١٥ ٨٦٥ ٩١٨
الزيادة في الدائنون والأرصدة الدائنة	٨ ٤٥٥ ٧١٥	١٠ ٦٥٥ ٦٨٠
ضرائب دخل مدفوعة	٦٤٤ ٠٧٧ ٧٥٥	٤٥٥ ٣١٤ ٦٠١
مقبوضات من فوائد دائنة	(٥٤ ٤٩٤ ٦٦٦)	(٣١ ٨١٧ ٨٦٨)
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	٦٤٠ ٥٧٦ ٤٢٩	٤٩ ٢٧١ ٠١١
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة	(٣٤٦ ٩٣٠ ٠٧٣)	(١٢٦ ١٤٤ ٠٣١)
(مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ	(١٤ ٢٩٦ ٥١٧)	(٣ ٧٩٦ ٩٥٠)
(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة	(١١٠ ١٢٩ ٧٣١)	(٦٣ ٨٠٩ ٨٣٧)
متحصلات من بيع أصول ثابتة	١٥ ٩١٢ ٠٨٠	١٢ ٧٤٤ ٠٣٢
متحصلات من نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري	٦٨ ٢٠٦ ٥٧٩	٥٤ ٩٨٩ ٤٩٢
مقبوضات من (مدفوعات في) الأستثمار في شركة شقيقة ومشروعات مشتركة	(١ ٨٥٢ ٥٣٧)	(٧ ٣٠٠ ٩٧٠)
(مدفوعات) في أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٤٧ ١٧١ ٩٦٦)	--
مقبوضات من بيع حصة في إحدى الشركات التابعة	٦ ٦٧٤ ١٥٧	--
صافي النقدية المكتناة من الإستحواذ على شركة تابعة	(٤٤)	--
(مدفوعات) قروض الي أطراف ذات علاقة	--	(٩ ٧٨٦ ٣٣٣)
صافي الحركة في أذون الخزانة - أكثر من ثلاثة شهور	(٤٣٥ ٥٣١ ٦٧٨)	(٤٨٠ ١٣٧ ٢٣٧)
صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار	(٨٣٧ ١٨٠ ٠٣٧)	(٦٢٣ ٢٤١ ٨٣٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
متحصلات من زيادة رأس المال	٣٩٧ ١٦٤ ٢٣٧	--
توزيعات أرباح مدفوعة	(٣٦ ٩٠٩ ١٨٨)	(٥٣ ٥٨٤ ٩٣٣)
صافي مقبوضات من قروض	٢٠٥ ٣٥٣ ٦١٧	--
صافي مقبوضات من بنوك تسهيلات ائتمانية	٢٠٨ ٢٤١ ١٨١	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢
(مدفوعات) التزامات عقود تأجير	(١٧ ٢٢٤ ٤٧٢)	--
مصرفوفات تمويلية مدفوعة	(٣٠ ٦٣٢ ٣٩٠)	(١٥ ٧٥٨ ٣٣٤)
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التمويل	٧٢٥ ٩٩٢ ٩٨٥	١٥٣ ٦٤٠ ٢٨٥
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام	٥٢٩ ٣٨٩ ٣٧٨	٣ ١٦٦ ١٩٦
النقدية وما في حكمها أول العام	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	٦٢٠ ٦٤٢ ٠٢٤
تغير فروق العملة للنقدية وما في حكمها	٣١٠ ٢٨٣	(٧٠ ٩٠٩)
النقدية وما في حكمها آخر العام	(١٨)	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠

المعاملات غير النقدية:

تم أستبعاد أثر المعاملات غير النقدية بمبلغ ٩ ٩٨٦ ٤٨٢ جنيه مصرى قيمة المحول من مشروعات تحت التنفيذ الى الأصول الثابتة.

تم أستبعاد أثر المعاملات غير النقدية بمبلغ ١٠٩ ٦٥٣ ٨٣٠ جنيه مصرى قيمة أصول حق انتفاع.

تم أستبعاد أثر المعاملات غير النقدية بمبلغ ٢٥ ٨٧٣ ٠٠٠ جنيه مصرى قيمة أصول غير ملموسة المحددة نتيجة الاستحواذ على شركات تابعة.

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المجمعة ونقرا معها.

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجاري برقم ٣٣٢٥٨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ و تم تغيير رقم السجل التجاري الى رقم ٥٠٨٤٠ في مارس ٢٠١١. هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري استثمار ٦ أكتوبر برقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨. غرض الشركة هو تقديم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة وتشغيل وصيانة أجهزة معدات وشبكات الحاسب الآلي والأنظمة الداخلية للبنوك والشبكات والحاسبات المركزية، وضع نظم تشغيل الخدمات البنكية من خلال الانترنت والهاتف وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتداول الوثائق المؤمنة إلكترونياً، تأجير العقارات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية بشرط استصدار كافة التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري. تم اعتماد إصدار القوائم المالية المجمعة للشركة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٢.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها. قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩ وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية: معيار (٤٧) – الأدوات المالية، معيار (٤٨) – الأيراد من العقود مع العملاء ومعيار (٤٩) – عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١. وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

أ. معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

١- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها – لاحقاً – إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.

٢- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الانتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك الأصول بغض النظر عند وجود مؤشر لحدوث الخسارة.

٣- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:

– معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"

تم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ طبقاً للمرحلة الانتقالية بأثر رجعي مع الاعتراف بالآثار التراكمي للتطبيق الأولي في تاريخ التطبيق الأولي وبناء على ذلك لم يتم تعديل أرقام المقارنة ونتج عن تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ تغيير في الأرصدة الافتتاحية لقائمة حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠٢١ بمبلغ ٥ ١٢٠ ٧٥٣ جنيه مصري نتيجة خسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية.

ب. معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة بعد إستبعاد أى مبالغ محصلة لحساب أطراف أو جهات أخرى مثل ضرائب القيمة المضافة أو ضرائب الخصم والإضافة، وكذلك أى خصم تجارى أو خصم كمية تسمح به المنشأة. تطبيق المعيار المحاسبي الجديد لن يكون له أى تأثير على مبلغ أو توقيت الإعتراف بالإيرادات المعترف بها وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ حيث تم اعتماد استخدام التعديل بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي للتطبيق الأولي لهذا المعيار، ولم يتم تعديل نتائج السنة السابقة.

المبدأ الأساسي لمعيار المحاسبة المصري ٤٨ هو أن الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء يجب أن يعكس:

- المعدل الذي يتم به الوفاء بالتزامات الأداء المقابلة لنقل السيطرة على سلعة أو خدمة إلى العميل.
- المبلغ الذي يتوقع البائع الحصول عليه مقابل أنشطته.
- تعتبر الطريقة التي يتم من خلالها تحويل التحكم في سلعة أو خدمة حاسمة ، حيث أن هذا التحويل يحدد الاعتراف بالإيراد.
- قد يتم نقل السيطرة على سلعة أو خدمة بشكل مستمر (قيد الإيرادات على أساس التقدم) أو في تاريخ محدد (الاعتراف عند الانتهاء)

التأثير على القوائم المالية المجمعة

قامت الإدارة بالتطبيق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ ولا يوجد تأثير جوهري على القوائم المالية المجمعة للشركة.

ج. معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير"

١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه.

٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

تاريخ التطبيق

يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت.

بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وصودر قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨. وطبقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية

التأثير على القوائم المالية المجمعة

قامت الإدارة بالتطبيق خلال ٢٠٢١ ويرجى الرجوع الى إيضاح رقم (٦) الأصول الثابتة.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بأسس إعادة التقييم الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المستلم في تبادل الأصول.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

ان هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة الى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية.

٥- أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة:

أسس التجميع

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها (الشركات التابعة) حتى ٣١ ديسمبر من كل عام. وتتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة ما يلي:

- لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها ؛

- تتعرض الى او يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها

- ولديها القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي تحصل عليها منها.

وتعبد الشركة تقييم ما إذا كانت لاتزال تتحكم في الاستثمار، وما إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر التحكم الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر ان لها سلطه على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافيه لإعطاءها القدرة المباشرة على توجيه الانشطة المرتبطة بالاستثمار. وتأخذ الشركة في اعتبارها جميع الوقائع والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة بالشركة في استثمار ما كافيه لمنحها السلطة بما في ذلك:

• حقوق التصويت التي تحتفظ بها الشركة بالنسبة لحقوق التصويت الأخرى.

• حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.

• الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى و

• اي حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى ان الشركة لديها أو ليس لديها القدرة الحالية على توجيه الانشطة ذات الصلة في الوقت الذي يجب ان تتخذ فيه القرارات ، بما في ذلك حقوق التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عند بدء سيطره على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة سيطره على الشركة التابعة. ويتم تجميع نتائج اعمال الشركات التابعة التي تم سيطره عليها أو فقد سيطره عليها خلال السنه في الارباح او الخسائر للشركة

التابع من تاريخ الحصول على السيطرة على الشركة التابعة وحتى تاريخ فقد السيطرة على الشركة التابعة وتدرج أرباح الشركة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه الشركة عن التحكم في الشركة التابعة.

ويتم توزيع الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر على مالكي الشركة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة. وينسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة على مالكي الشركة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز في ارصده الحقوق غير المسيطرة.

و يتم إدخال تعديلات علي البيانات المالية للشركات التابعة حتى تتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة للمجموعه. يتم استبعاد الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتبادله بين شركات المجموعه والمرتبطة بالمعاملات بين شركات المجموعه لا غرض اعداد القوائم الماليه المجمعه. يتم تحديد قيمة الحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق المجموعه.

وبالنسبة للحصص غير المسيطرة التي تُمَثَّل حصص ملكية حالية وتُحوَّل لحامليها الحق في نصيبٍ نسبي من صافي أصول منشأة إذا ما تم تصفيته فمن الممكن أن يتم قياسها عند الاعتراف الأولى إما بالقيمة العادلة، أو بالنصيب النسبي لأصحاب الحصص غير المسيطرة في القيم المعترف بها لصافي أصول المنشأة المُستحوذ عليها - ويتم اختيار أساس القياس لكل معاملة استحواذ على حدى. ويتم قياس الأنواع الأخرى من أصحاب الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو وفقاً لأساس محدد في معايير المحاسبه المصريه التي تنطبق عليها.

عندما يتضمن المقابل المُحوَّل من المجموعه - في معاملة لتجميع أعمال - أصولاً أو التزاماتٍ ناشئة من اتفاق ينطوي على مقابل مشروط عندئذٍ يتم قياس المقابل المشروط بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزء من المقابل المُحوَّل في تجميع الأعمال. وإذا حدثت أية تغيرات - من تلك التي بقي بتعريف تسويات فترة القياس - في القيمة العادلة للمقابل المشروط عندئذٍ يتم تسوية تلك التغيرات بأثر رجعي مقابل تعديل الشهرة بها. وتُعرَّف تسويات فترة القياس بأنها تسوياتٍ تنشأ نتيجة توفر معلوماتٍ إضافية خلال فترة القياس (التي لا يُمكن لها أن تتجاوز إثني عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ) عن حقائقٍ وأحداثٍ كانت قائمة في تاريخ الاستحواذ.

أما بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة - للمقابل المشروط - والتي لا بقي بتعريف تسويات فترة القياس فتعتمد المحاسبة اللاحقة لها على كيفية تبويب المقابل المشروط. فإذا ما بُوب المقابل المشروط كحقوق ملكية عندئذٍ لا يتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. أما بالنسبة للمقابل المشروط المُبَوَّب كأصلٍ أو كالتزام مالي فيتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، أو معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات الائتمانية المحتملة والأصول المحتملة"، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة لتجميع الأعمال الذي يتحقق على مراحل فيُعاد قياس حصة المجموعه التي كانت تحتفظ بها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (أي في التاريخ الذي تحصل فيه المجموعه على سيطرة)، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة - إن وجدت - ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة للمبالغ التي نشأت عن حصة المجموعه في الشركة المُستحوذ عليها - خلال الفترات السابقة لتاريخ الاستحواذ - والتي كان قد سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، فيُعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عندما يكون من المناسب اتباع تلك المعالجة فيما لو كانت تلك الحصة قد تم استبعادها.

أ- تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات إقتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ إقتناء شكلاً أو موضوعاً. وبستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.
- وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.
- وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات والإلتزامات العرضية المحتملة في تاريخ الإقتناء.

يتم قياس تكلفة جميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للأصول المعطاة والالتزامات المتكيدة وادوات حقوق الملكية التي تصدرها المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة الى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك إلتزاماتها المحتملة التي تقي شروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال" وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها بقياسها بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الإقتناء كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية للمنشأة المقتناة عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح والخسائر.

يتم القياس الأولى لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتناة على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والالتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية ، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاقتناء إذا ما كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل ، فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة مبلغ أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد، على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة الاقتناء تبعياً.

إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدراج هذه التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية ، على أنه إذا أصبحت هذه التسوية فيما بعد مؤكدة وأمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

وتمتلك الشركة حالياً بصورة مباشرة وغير مباشرة الحقوق التالية في شركاتها التابعة:

نسبة المساهمة	غرض الشركة	دولة المقر	الشركات التابعة
٩٩,٩٩٪	تقديم خدمات عمليات متخصصة في الأنظمة والاتصالات وإدارة وتشغيل وصيانة خدمات شبكات المعدات وأجهزة الكمبيوتر	مصر	شركة فوري للأنظمة المتكاملة
٣٧,١١٪	تقديم خدمات عمليات متخصصة في الأنظمة والاتصالات وإدارة وتشغيل وصيانة خدمات شبكات المعدات وأجهزة الكمبيوتر والمدفوعات المالية الإلكترونية من خلال المجموعة.	مصر	شركة فوري ذهب للخدمات الإلكترونية
٩٩,٨٪	أنشطة التمويل متناهي الصغر	مصر	شركة فوري للتمويل متناهي الصغر
٩٠٪	وساطة تأمينية	مصر	شركة فوري للوساطة التأمينية
٥١٪	تقديم خدمات الدفع الإلكتروني – تحصيل الفواتير لشركات السلع الاستهلاكية والدوائية	مصر	شركة فوري لخدمات السلع الاستهلاكية
١٠٠٪	التمويل الاستهلاكي	مصر	شركة فوري للتمويل الاستهلاكي
٦٠,٤٦٪	تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتداول الوثائق المؤمنة إلكترونياً	مصر	شركة فوري بلس لخدمات البنوك
٧٥٪	منطقة حرة – الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	شركة فوري جولف

ب- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ.

تتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت القيمة العادلة في قياسها باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عن السنة المالية التي نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالقيمة العادلة حيث يتم إدراج فروق الترجمة الخاصة بها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

ج- استثمار في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

المشروع المشترك هو منشأة تتمتع الشركة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب إتفاق تعاقدى للقيام بنشاط إقتصادي يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة والمشروعات مشتركة بالقوائم المالية للمجموعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. أما تلك الإستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة بها طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع) أيهما اقل.

هذا وباستخدام طريقة حقوق الملكية تظهر الإستثمارات في الشركات الشقيقة ومشروعات مشتركة بقائمة المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الإقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة المقتناة وذلك بعد خصم أى إضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار على حدى. ولا يتم الإعتراف بأى زيادة في نصيب المجموعة من خسائر شركة شقيقة أو مشروعات مشتركة عن القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة إلا إذا كانت تلك الزيادة في حدود الالتزام القانوني أو الحكمى على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة / مشروعات مشتركة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة أو المنشأة.

وفيما يلي بيان بالشركات الشقيقة للمجموعة ومشروعات مشتركة:

الشركات الشقيقة	دولة المقر	نسبة المساهمة
بوسطة	الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٠٥ %
شركة تذكرة لتكنولوجيا المعلومات	مصر	٢٠ %
شركة رودرز	مصر	٣٠ %
شركة ان شورتك	مصر	٢٠ %
المشروعات المشتركة		
شركة وفرها دوت كوم	مصر	٣٠ %

د- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعة بتكلفتها التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها إن وجدت فيما عدا الأراضي والتي تظهر بالتكلفة. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل -حسب الحالة- فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)

بيان الأصل

٤٠	مباني
٤	شبيكات وسيرفرات
٤-١	ماكينات نقاط البيع
٤ - ٢	حاسبات آلية
٥ - ٤	أثاث ومعدات مكتبية
٥ - ٣	تحسينات في أماكن مؤجرة*
٥	سيارات
٣	أدوات ومعدات سوبر فوري

* يتم تحديد العمر التقديري للأصل و المستخدم كأساس لحساب الإهلاك على أساس فترة العمر الإنتاجي أو على أساس فترة عقد الإيجار أيهما أقل.

هـ- الأصول غير الملموسة

يتم معالجة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية والتي ليس لها وجود مادي ولكن يمكن تحديدها والمقتناة لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول غير ملموسة. تتضمن الأصول غير الملموسة (بخلاف الشهرة) أنظمة الحاسب الآلي، ترخيص برامج حاسب الى وحقوق علامات تجارية وعلاقات تعاقدية مع العملاء. ويتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقدي في تاريخ الإعراف الأولى بها، في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترة الإئتمان العادية فإنه يتم الإعراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفائدة. ويتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الإستهلاك والخسائر الناتجة عن إضمحلال القيمة. يتم رسملة النفقات اللاحقة على إقتناء الأصول غير الملموسة ضمن القيمة الدفترية للأصول المرسملة فقط عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل أو الأصول، بينما يتم تحميل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الدخل. يتم إستهلاك الأصول غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة إلا إذا كان العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة غير محدد فعندئذ يتم إجراء اختبار للإضمحلال في قيمة تلك الأصول على أساس سنوي.

السنوات

١٠-٤ سنة

١٠ سنوات

١٥ سنة

١٥-١٠ سنة

الأصل

برامج

تراخيص برامج

علامات تجارية

علاقات تعاقدية مع العملاء

الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً

يتم الاعتراف بمصروفات مرحلة البحث بغرض انشاء او تطوير البرامج والتطبيقات اللازمة لممارسه النشاط او لغرض البيع كمصروفات عند تكبدها.

ويتم الاعتراف بتطوير البرامج (اصول غير ملموسة مولده داخليا) اذا توافر لدى الشرركه كل مما يلي :

- أ. دراسة جدوى فنيه لاستكمال الاصل غير الملموس مما يجعله متاحاً للبيع او الاستخدام ،و
- ب. توافرت النيه لدي الشركة لاستكمال الاصل غير الملموس لاستخدامه او بيعه ،و
- ج. قدره الشرركه على استخدام او بيع الاصل غير الملموس ،و
- د. معرفة ما اذا كان الاصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية محتمله ومدى توافر سوق لما ينتجه هذ الاصل غير الملموس أو اذا كان سوف يتم استخدامه داخلياً فتكون الشرركه قادره على تحديد منفعه استخدام هذا الاصل غير الملموس ،و
- هـ. مدى توافر الموارد الفنيه والماليه والموارد الاخرى الكافيه لاستكمال تطوير واستخدام او بيع الاصل غير الملموس،و
- و. قدرة المنشأه على قياس النفقات المنسوبه للاصل غير الملموس خلال فتره التطوير بدرجه يعتمد عليها.

هذا وتتضمن تكلفة تطوير البرامج بشكل اساسي بعض اجور ومرتببات خبراء تطوير البرامج بشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية و احدى شركاتها التابعة (شركة فوري للانظمه المتكامله) بشكل مباشر على عملية التطوير.

الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن اقتناء منشأة تابعة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المقتناة في تاريخ الاستحواذ أو الإقتناء. ويتم الاعتراف الأولى للشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أى خسائر إضمحلال.

ولهدف إجراء إختبارات الإضمحلال يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات المجموعة القادرة على خلق تدفقات نقدية والتي من المتوقع أن تستفيد من ذلك التجميع. ويتم إخضاع تلك الوحدات لإختبار الإضمحلال سنوياً أو بصفة أكثر دورية عند وجود مؤشرات إضمحلال للوحدة.

وإذا كانت القيمة الاستردادية لتلك الوحدات اقل من القيمة الدفترية لها فيتم استخدام خسائر هذا الإضمحلال أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأى شهرة موزعة على الوحدة سلفاً ثم في تخفيض باقى الأصول الأخرى للوحدة على أساس نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، مع الأخذ في الاعتبار بأن خسائر الإضمحلال في الشهرة لا يتم عكسها في الفترات اللاحقة. وعند استبعاد المنشأة التابعة تؤخذ الشهرة في الاعتبار عند تحديد أرباح أو خسائر ذلك الاستبعاد.

الإضمحلال في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

تقوم المجموعة على أساس سنوى – أو كلما استدعى الأمر ذلك - بمراجعة القيم الدفترية لأصولها (الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمتها، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الإستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال في قيمته. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفى حالة إستخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي يمكن للمجموعة تحديدها بإستخدام أسس منطقية وثابتة.

وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر إفتراضى محدد أو غير المتاحة للإستخدام بعد فانه يتم إجراء إختبار سنوى للإضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للإضمحلال.

هذا وتتمثل القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الإستخدامية" أيهما أكبر.

ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبر عن القيمة الإستخدامية لها. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإسترادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس القيمة الإسترادية.

ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر. وعندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أعتُرف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإسترادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمته في السنوات السابقة. ويتم إثبات تلك التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

و- الاعتراف بقياس الإيرادات

التطبيقات المباعة

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة. يتم الاعتراف بالإيراد من التطبيقات المباعة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية التطبيقات إلى المشتري وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المقابل وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة بشكل دقيق ولا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر على التطبيقات المباعة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

الخدمات

يعترف بالإيراد الخاص بالخدمات المقدمة كما يلي:

إيراد خدمات المعاملات

يعترف بالإيراد طبقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك بعد اتمام عملية التحصيل والسداد لأنواع الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة قبل شحن الرصيد وسداد الفواتير المختلفة وخدمات تحصيل الأموال.

إيراد الاشتراكات

يتم الاعتراف بإيراد الاشتراكات بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيراد الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

إيراد الاستثمار

تثبت إيرادات توزيعات الاستثمار عند صدور الحق لمساهمي الشركة في استلام تلك التوزيعات.

ز- تكلفة النشاط

تتضمن تكلفة المبيعات تكلفة رسوم التحصيل لصالح قنوات السداد المتعددة التي تم عمليات الدفع من خلالها وتشمل (تجار التجزئة والبنوك والبريد المصرى والعديد من الجهات الأخرى) وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع كل طرف على حده وأيضاً تكلفه تحصيل الأموال وكذا التطبيقات المباعة والمستهلكات من الموارد.

يتم تحميل تكلفة المبيعات بنصيب المعاملة من الاهلاكات والاستهلاكات المباشرة وفقاً لنصيب المعاملة على أساس الطاقة العادية المقدرة للمعاملات. وفي حالة عدم الوصول للطاقة العادية المقدرة للمعاملات يتم تحميل الفرق على الاهلاكات والاستهلاكات ضمن بند المصروفات الادارية والعمومية.

ج- عقود التأجير

في مارس ٢٠١٩، صدر المعيار المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ليحل محل المعيار المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاط التأجير التمويلي والتخصيم خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ ليحل محل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ لذلك يتعين على المجموعة تطبيق المعيار المصري رقم (٤٩) الجديد في بداية عام ٢٠١٩، على العقود الخاضعة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) وفقاً للتعليمات الواردة في الكتاب الدوري رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ لذلك يكون التاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٩.

١- عقود الإيجار الخاضعة لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ التي تكون المجموعة فيها كمستأجر

تقوم المجموعة عند نشأة العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل (لمدة ١٢ شهر أو أقل) أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزام من:

(أ) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.
(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للموَجَر بواسطة المستأجر.

(د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(هـ) دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر خيار الإنهاء.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا ما كان:

- هناك تغييراً في مدة عقد الإيجار ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد الإيجار المعدلة،
- هناك تغييراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء،
- هناك تعديل في عقد الإيجار ولم تتم المحاسبة عنه على أنه عقد إيجار منفصل.

وإذا ما كان هناك تغييراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغيير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات أو تغييراً في المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم دون تغيير ما لم يكن هناك تغييراً في دفعات الإيجار ناتجاً من تغيير في معدلات الفائدة المتغيرة، في هذه الحالة يجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغيرات في معدل الفائدة.

القياس الأولي لأصل، حق الانتفاع:

تتكون تكلفة أصل، حق الانتفاع "من:

- (أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛
- (د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل، حق الانتفاع:

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل، حق الانتفاع "بينم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة:

- (أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛
 - (ب) ومعدلاً بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.
- إذا كان عقد الإيجار يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل " حق الاستخدام" تعكس أن المستأجر سوف يمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الانتفاع" أو نهاية مدة عقد الإيجار أيهما أقرب.
 - يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الانتفاع" قد اضمحلت قيمته، وللمحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.
 - لا يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة ارشادي ضمن التزام عقد الإيجار و أصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بند "مصروفات إدارية" بقائمة الأرباح والخسائر في الفترة التي تضمن الأحداث الناشئة عنها تلك المصروفات. لا يوجد لدى المجموعة حالياً أى من هذه العقود.
 - وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً. لم تستخدم المجموعة هذا الاختيار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع "المستأجر" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل. يجب على البائع (المستأجر) الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحول ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧

ط المخزون

يتم تقييم المخزون في تاريخ القوائم المالية المجمعة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل التكلفة في قيمة فواتير المشتريات، أما صافي القيمة البيعية فتتمثل في السعر التقديرى للبيع مخصوماً منه التكاليف التقديرية للإتمام والتكاليف المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ي- الضرائب

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة.

تتمثل ضريبة الدخل عن السنة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة إلا إذا تم رد هذه البنود التي أدرجت بحقوق الملكية المجمعة إلى الوعاء الضريبي طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرار الضريبي واحتساب الضريبة الجارية للعام ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بتلك البنود بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة بينما يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى الحد الذي يتوافر عنده احتمال قوى بإمكانية تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل تسمح باستخدام تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات إذا ما كان الفرق المؤقت ناتجاً عن شهرة أو عن الاعتراف الأولي بأصول والتزامات أخرى (بخلاف تلك التي تنشأ عن تجميع الأعمال) نتيجة إحدى المعاملات التي لم يكن لها تأثير على أي من الربح الضريبي أو المحاسبي.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه.

هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداوله.

ك- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ على الأقل من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر.

ل- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخبزينة وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة خلال فترة ثلاثة أشهر وأدون الخزانة التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

م- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المجمعة إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

ن- قائمة التدفقات النقدية المجمعة

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخبزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك وأذون الخزانة استحقاق (٩٠) يوم فأقل.

ن- المدفوعات المبنية على أسهم

قامت الشركة بتفعيل نظام إثابة وتحفيز العاملين طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية في ٢٢ فبراير ٢٠٢١، وتطبق الشركة لائحة مدفوعات مبنية على أساس أسهم تسدد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح أسهم مجانية أو تخصيص أسهم ضمن تكلفة العاملين المدرجة بقائمة الأرباح والخسائر ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مسجلاً على فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للأدوات حقوق الملكية الممنوحة، اخذاً بالاعتبار تعديل تلك القيمة العادلة بالشروط والأحكام التي على أساسها تم إصدار أدوات حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الأرباح والخسائر مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية على مدار فترة الاستحقاق المتبقية. ويتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند استحقاق الاسهم الممنوحة للعاملين.

هـ- مزايا العاملين قصيرة الأجل

مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (إذا استحققت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية للعاملين الحاليين.

و- اضمحلال قيمة الأصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ إعداد القوائم المالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وتقوم الشركة بتقييم كل استثمار على حدى سواء كان استثمار في شركة تابعة أو منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة أو شركة شقيقة كوحدة واحدة مولدة للنقد. هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ولأغراض إحتساب القيمة الإستخدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستخدامية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستخدامية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر. عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أعتترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الإعتبار بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل القوائم المالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للإعتراف الأولي بهذا الأصل المالي. وبالنسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث إضمحلال في قيمتها. يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي. إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإضمحلال بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ي- الأدوات المالية

يتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين وقروض التمويل متناهي الصغر الصادرة عند إنشائها. يتم الاعتراف مبدئياً بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن أرصدة مدينة بدون مكون تمويلي هام) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أو ناقصاً، بالنسبة لبند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار. يتم قياس الارصدة المدينة التي ليس لها عنصر تمويلي هام مبدئياً بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه يتم قياسه على النحو التالي: التكلفة المستهلكة؛ القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من أول فترة معروضة بالقوائم المالية المصدرة بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، و
- تؤدي شروطها التعاقدية إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات تمثل فقط مدفوعات أصل الدين، والفائدة على أصل الدين المتبقى.

يتم قياس الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصه بالقيمة العادلة خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج عمل يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية
- تؤدي شروطها التعاقدية في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي باستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة ، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للنقض عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذه الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم قياس جميع الأصول المالية غير المصنفة بالتكلفة المستهلكة أو من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف الأولي ، قد تقوم الشركة بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أصل مالي يلبي بطريقة أخرى المتطلبات لقيمته بالقيمة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي يتم النظر فيها تشمل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا.
- ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على العائد من دخل الفائدة التعاقدية ، أو الحفاظ على مستوى سعر فائدة معين ، أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات مالية ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة متوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير إلى إدارة الشركة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر
- كيف يتم إثابة المديرين - على سبيل المثال ما إذا كان الإثابة تعتمد على القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في المعاملات غير المؤهلة للاستبعاد من الدفاتر مبيعات لهذا الغرض ، بما يتفق مع الاعتراف المستمر للشركة بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الإدارة بمعرفة الغير والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها مقابل للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بأصل الدين القائم خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش ربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة ، تأخذ الشركة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية
- الشروط التي قد تعدل سعر الفائدة التعاقدية ، بما في ذلك خصائص المرتبطة بسعر العائد المتغير
- خيارات السداد المعجل والتمديد
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (مثل حق عدم الرجوع)

تتوافق خيارات السداد المعجل مع شرط مدفوعات أصل الدين والفائدة إذا كان مبلغ السداد العاجل يمثل بشكل كبير مبالغ غير مدفوعة من أصل المبلغ والفائدة على أصل الدين المستحق ، والتي قد تتضمن تعويضًا معقولًا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة للأصل المالي المقتنى بخصم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدية ، فإن الخيار الذي يسمح أو يتطلب السداد العاجل بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ الاسمي التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضًا تعويضًا معقولًا عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها متوافقة مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لخيار السداد المعجل غير هامة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر ، بما في ذلك أي فوائد أو إيرادات توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة: يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة عن طريق خسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية و اضمحلال القيمة في قائمة الأرباح والخسائر. يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من الاستبعاد في قائمة الأرباح أو الخسائر.

استثمارات أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية و اضمحلال القيمة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد ، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتركمة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبدًا إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية كمقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة ، أو كانت مشتقة ، أو تم تخصيصها على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر ، بما في ذلك أي مصروفات فوائد ، في الربح أو الخسارة. يتم لاحقًا قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بمصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة. يتم أيضًا الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من الاستبعاد في قائمة الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند:

- انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي
- نقل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون فيها إما:
 - تم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ؛ أو
 - لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي الخاص بها ، ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات ، لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

تقوم الشركة باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. كما تستبعد الشركة الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة بشكل جوهري ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي ، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو التزامات محتملة) في قائمة الأرباح والخسائر

المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الأصول المالية للالتزامات المالية ، ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون للشركة حاليًا حق ملزم قانونيًا لمقاصة المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس الصافي أو الحصول على الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد.

اضمحلال الأدوات المالية وأصول الناتجة عن عقود الايراد

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

تقيس الشركة الاضمحلال بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ، باستثناء ما يلي ، والتي يتم قياسها على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا:

- سندات الدين التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية ؛ و
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي مخاطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي.

يتم دائماً قياس مخصصات الخسارة للأرصدة المدينة الأخرى بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تأخذ الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو مجهود غير ضروري. يتضمن ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية ، بناءً على الخبرة التاريخية للشركة والتقييم الائتماني، والذي يتضمن معلومات مستقبلية.

تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد ازدادت بشكل ملحوظ إذا تجاوز تاريخ الاستحقاق أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي قد تخلف عن السداد عندما يكونا:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل ، دون لجوء الشركة إلى إجراءات مثل الحصول على الضمان (إن وجد) ؛ أو
- تجاوز الأصل المالي موعد استحقاقه بأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر الشركة أن أوراق الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيفها لمخاطر الائتمان معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار". تعتبر الشركة أن هذا هو Baa٣ أو أعلى تبعاً لتصنيف وكالة موديز.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة باحتمالية حدوث لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعال للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ القوائم المالية ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأوراق الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي مضمحلة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "ضعيف الائتمان" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

يتضمن المؤشرات على أن الأصل المالي مضمحل ائتمانياً البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض
- مخالفة العقد مثل التخلف عن السداد أو تجاوز تاريخ الاستحقاق أكثر من ٩٠ يوماً ؛
- إعادة هيكلة قرض أو دفعة مقدمة من قبل الشركة بشروط لا تراها الشركة بخلاف ذلك.
- احتمالية أن يدخل المدين في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. بالنسبة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم إثباته في الدخل الشامل الآخر.

د. أدوات حقوق الملكية

تُعرف أداة حقوق الملكية بأنها أى عقد يثبت الحق في أصول منشأة بعد خصم كافة التزاماتها. وتُعدُّ الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين في (١)، (٢) أدناه مجتمعين:

(١) ألا تُرتَّب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة:

- أن تُسلم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى - أو
- أن تقوم بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى وفقاً لشروط من المحتمل ألا تكون في صالح المنشأة المصدرة للأداة.

(٢) وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) في صورة أدوات حقوق ملكية لذات مصدر الأداة - فيلزم

تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن ترتب على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسلم بموجبه عدد متغير من أدوات حقوق ملكيته - أو
- إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف المجموعة بأدوات حقوق الملكية التي تُصدرها وذلك على أساس المقابل المُستلم مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة. وإذا ما قامت منشأة باعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذٍ يُعترف بتلك الأدوات المُعاد شراؤها - ويتم خصمها - مباشرة في حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

د. طريقة معدل الفائدة الفعال (الفعلي)

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. "معدل الفائدة الفعال" وهو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى: - القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي ؛ أو - التكلفة المستهلكة للالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعال للأدوات المالية بخلاف الأصول المشتراة أو التي تم إصدارها منخفضة القيمة الائتمانية ، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو التي تم إصدارها والتي انخفضت قيمتها الائتمانية ، يتم احتساب معدل الفائدة الفعال المعدل وفقاً للالتزام باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعال تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي.

و. التكلفة المستهلكة وإجمالي القيمة الدفترية

"التكلفة المستهلكة" للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه أقساط السداد لأصل الدين ، زائد أو ناقص الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق بين المبلغ عند الاعتراف الأولي ومبلغ الاستحقاق ، وبالنسبة للأصول المالية ، معدلاً لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة. "القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المستهلكة للأصل المالي قبل تعديل بقيمة أي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة.

ز. حساب إيرادات الفوائد والمصروفات

يتم احتساب معدل الفائدة الفعال للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفوائد ، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعال على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل منخفض القيمة الائتمانية) أو على التكلفة المستهلكة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعال كنتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات سعر العائد المتغير لتعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق.

ومع ذلك ، بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت منخفضة الجدارة الائتمانية بعد الاعتراف الأولي ، يتم احتساب عائد الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المستهلكة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل منخفض الجدارة ائتمانياً ، فعندئذٍ يعود حساب عائد الفوائد إلى الأساس الإجمالي.

بالنسبة للأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتمانيًا عند الاعتراف الأولي ، يتم احتساب إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعال المعدل بالائتمان على التكلفة المستهلكة للأصل. لا يعود احتساب دخل الفوائد إلى الأساس الإجمالي ، حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

أأ- المنح الحكومية

يتم إثبات حافز نشر نقاط البيع المقدم من البنك المركزي المصري ضمن قائمة الأرباح و الخسائر خلال السنة التي تصبح فيها المنح مؤكدة في ضوء معيار المحاسبة المصري ١٢ المنح الحكومية، وذلك عندما تكون جميع الاجراءات المتعلقة باستحقاق وتحصيل تلك المنح قد تم استيفائها حسب الشروط التي قررها البنك المركزي المصري.

٦- الأصول الثابتة (بالصافي)													
إيضاح رقم	أراضي	مباني	شبهات وسيرفرات	ماكينات نقاط البيع	حاسبات آلية	أثاث ومعدات مكتبية	تصينيات في أماكن مؤجرة	سيارات	أدوات ومعدات سوبر فوري	فروع فوري	ماكينات جرد الأموال	حق انتفاع أصول	الإجمالي
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفة													
في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٥٩٧٠.٥٠٠	٤١١٢٩.٥٠٠	٥٧٤٥٠.٤٦٩	١٩٩٧٤٤٢٩٣	٥١٧٦٩.٤٣٩	٩٢٣٤٨٠٠	١٢٧٢٢٣٨٨	١٤٩٣٠٠	٦٤١٧٦٦	٣٢٨٦.٤٣٥	--		٤٠٢١٠٨٨٨٩
إضافات خلال العام	--	--	١٤٢٦.٩٩١	١١٥٣٠٠.٩٩٦	٥٢٨٦.٨٥٢	٢٥١١.١٤٥	١٤٣.١٣١	--	--	١٤٧٤.٩١٦	--		١٢٦.١٤٤.٠٣١
استيعادات	--	--	--	(٤٦٧٨٧.٠٠٨)	--	--	--	--	--	--	--		(٤٦٧٨٧.٠٠٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩٧٠.٥٠٠	٤١١٢٩.٥٠٠	٥٨٨٧٧.٤٦٠	٢٦٨٢٥٨.٢٨١	٥٧.٥٦٢٩١	١١٧٤٥.٩٤٥	١٢٨٧٥.٥١٩	١٤٩٣٠٠	٦٤١٧٦٦	٤٧٦١.٣٥١	--		٤٨١٤٦٥.٩١٢
في ١ يناير ٢٠٢١	٢٥٩٧٠.٥٠٠	٤١١٢٩.٥٠٠	٥٨٨٧٧.٤٦٠	٢٦٨٢٥٨.٢٨١	٥٧.٥٦٢٩١	١١٧٤٥.٩٤٥	١٢٨٧٥.٥١٩	١٤٩٣٠٠	٦٤١٧٦٦	٤٧٦١.٣٥١	--		٤٨١٤٦٥.٩١٣
(٤٤) أثر الاستحواذ على شركة تابعة - صافي التكلفة	--	--	--	--	٤٢٩.٢٢٥	١٣٣٧.٥٨١	١٣٣٥٧.٥٨٦	--	١٧٨٢.٧٧٣	--	٨٠٦.٢٣٧		١٧٧١٣.٤٠٢
	٢٦.٥٢٠.٠٠٠	٧٠.٢٣٠.٠٠٠	٤٩.٨٠٣.١١١	١٥٤.٧٣٢.٤١٦	١٤.٤٢٠.٣٨٧	١٤٠٠.٩٢٦	٢٠.٧٢٢.٧٢٧	--	٢.٥٠٧.١٦٦	--	١.١٥٧.٨٦٠	١٠٩.٦٥٣.٨٣٠	٤٤٨.٨٥٦.٩٨٣
	--	--	--	(٦٩.٩٥٥.٤٩٩)	(١٢.٠٣٠)	--	--	--	--	--	(٣٤٠.٠٠٠)		(٧٠.٣٠٧.٥٢٩)
	٥٢.٤٩٠.٥٠٠	١١١.٣٥٩.٥٠٠	١٠٨.٦٨٠.٥٧١	٣٥٣.٠٣٥.١٩٨	٧١.٨٩٣.٨٧٣	١٤.٤٨٤.٤٥٢	٤٦.٩٦٥.٨٤٢	١٤٩٣.٠٠٠	٢.٦٣٠.٢٥٥	٤.٧٦١.٣٥١	١.٦٢٤.٠٩٧	١٠٩.٦٥٣.٨٣٠	٨٧٧.٧٢٨.٧٦٨
مجمع الإهلاك													
في ١ يناير ٢٠٢٠	--	٣.١٧٠.٤٠٠	٣٣.٦٨٢.٧٩٩	١٠.١.٦٢١.٨٦٩	١٦.٥٩٣.٢٨٦	٥.٤٠٤.٦٤٦	٦.٨٩٠.٨٣٣	١٤٩.٢٩٨	٦.٤١.٧٣٩	٥٤.٥٧٦	--		١.٦٨.٢٠٩.٤٤٦
إهلاك العام	--	١.٠٢٨.٢٣٨	٩.٩٤٤.٣٤٥	٤٠.٠٣٧.٤٦١	١٢.٩٧٢.٣٦٢	١.٦٩٤.٥٧٨	٢.٩١٠.١٤٦	--	--	--	--		٦٨.٥٨٧.١٣٠
إهلاك الاستيعادات	--	--	--	(٥.١١٠.٣٠٤)	--	--	--	--	--	--	--		(٥.١١٠.٣٠٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	٤.١٩٨.٦٣٨	٤٣.٦٢٧.١٤٤	١٣.٦.٥٤٩.٠٢٥	٢٩.٥٦٥.٦٤٨	٧.٠٩٩.٢٢٤	٩.٨٠٠.٩٧٩	١٤٩.٢٩٨	٦.٤١.٧٣٩	٥٤.٥٧٦	--		٢.٣١.٦٨٦.٢٧١
في ١ يناير ٢٠٢١	--	٤.١٩٨.٦٣٨	٤٣.٦٢٧.١٤٤	١٣.٦.٥٤٩.٠٢٥	٢٩.٥٦٥.٦٤٨	٧.٠٩٩.٢٢٤	٩.٨٠٠.٩٧٩	١٤٩.٢٩٨	٦.٤١.٧٣٩	٥٤.٥٧٦	--		٢.٣١.٦٨٦.٢٧١
(٣٦) إهلاك العام	--	١.٤٢٧.١٧٥	٢٦.٩٣٧.٢٦٥	٥١.٠.٦٣.١٠٢	٦.٣٩٨.٨١٦	٢.٦٩٩.٠٨٨	١٠.٥٧٢.٠.٦٦	--	٦.٩٢.١٥٠	--	٥٢٠.٣١٤	٢١.٤٢٧.٦٢٢	١.٢١.٧٧٧.٥٩٨
	--	--	--	(١٠.٦٦٢.٣٨٣)	(١٢.٠.٣١)	--	--	--	--	--	(٣٤٠.٠٠٠)		(١١.٠١٤.٤١٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	--	٥.٦٦٥.٨١٣	٧٠.٥٦٤.٤٠٩	١٧.٦.٩٤٩.٧٤٤	٣٥.٩٥٢.٤٣٣	٩.٧٩٨.٣١٢	٢٠.٣٧٣.٤٥٥	١٤٩.٢٩٨	١.٣٣٣.٨٨٩	٥٤.٥٧٦	١.٨٠.٣١٤	٢١.٤٢٧.٦٢٢	٣.٤٢.٤٤٩.٤٥٥
صافي القيمة الدفترية													
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٢.٤٩٠.٥٠٠	١٠٥.٦٩٣.٦٨٧	٣٨.١١٦.١٦٢	١٧.٦.٠٨٥.٤٥٤	٣٥.٩٤١.٤٤٠	٤.٦٨٦.١٤٠	٢.٦.٥٩٢.٧٩٦	٢	١.٢٩٦.٣٦٦	٤.٧٠.٦.٧٧٥	١.٤٤٣.٧٨٣	٨٨.٢٢٦.٢٠٨	٥٣٥.٢٧٩.٣١٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	٣.٦.٩٣٠.٨٦٢	١٥.٢٥٠.٣١٦	١.٣١.٧.٠٩.٢٥٦	٢.٧.٤٩٠.٦٤٣	٤.٦٤٦.٧٢١	٣.٠.٧٤.٥٣٩	٢	٢.٧	٤.٧٠.٦.٧٧٥	--	--	٢.٤٩.٧٧٩.٦٤١

* تتضمن الاستيعادات نقاط بيع داخل مبادرة البنك المركزي أيضا(٥٣)

٧- الأصول غير الملموسة (بالصافي)

التكلفة	تراخيص برامج	برامج	علاقة تعاقدية مع العملاء	قائمة العملاء	علامة تجارية	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٥.٠٥٨.٤٢٧	١٣٩.١٤١.٩٩٥	--	--	--	١٧٤.٢٠٠.٤٢٢
إضافات خلال العام	٣.٩٧٤.٢٢٤	٥٩.٨٣٥.٦١٣	--	--	--	٦٣.٨٠٩.٨٣٧
في ١ يناير ٢٠٢١	٣٩.٠٣٢.٦٥١	١٩٨.٩٧٧.٦٠٨	--	--	--	٢٣٨.٠١٠.٢٥٩
إضافات خلال العام	٢٥.٩٦٤.١٥٨	٨٤.١٢٦.٣٥٠	--	--	--	١١٠.٠٩٠.٥٠٨
التغير في نطاق تجميع الشركات التابعة والشقيقة *	--	--	٦.٢٧٠.٠٠٠	٥٣٣.٠٠٠	١٩.٠٧٠.٠٠٠	٢٥.٨٧٣.٠٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٤.٩٩٦.٨٠٩	٢٨٣.١٠٣.٩٥٨	٦.٢٧٠.٠٠٠	٥٣٣.٠٠٠	١٩.٠٧٠.٠٠٠	٣٧٣.٩٧٣.٧٦٧
مجمع الاستهلاك						
في ١ يناير ٢٠٢٠	١٠.٦٠١.٩٠٥	٣٨.٢١٧.٢٩٢	--	--	--	٤٨.٨١٩.١٩٧
استهلاك العام	٤.٢٧٥.٠٣٣	١٥.٥٢٩.٨٦٦	--	--	--	١٩.٨٠٤.٨٩٩
في ١ يناير ٢٠٢١	١٤.٨٧٦.٩٣٨	٥٣.٧٤٧.١٥٨	--	--	--	٦٨.٦٢٤.٠٩٦
استهلاك العام	٢.٦٥٥.٣٩٧	٢٤.٢٤٨.٢٤٤	٥٣١.٨١٥	٨٨.٨٣٣	١.٢٧١.٣٣٣	٢٩.٥٦٩.٣٣٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٧.٥٣٢.٣٣٥	٧٧.٩٩٥.٤٠٢	٥٣١.٨١٥	٨٨.٨٣٣	١.٢٧١.٣٣٣	٩٨.١٩٣.٤٢٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٦.٦٩٠.٧٦٥	٢٠٤.٤٨٨.٧٨٦	٥٧٣.٨١٥	٤٤٤.١٦٧	١٧.٧٩٨.٦٦٧	٢٧٥.٧٨٠.٣٣٩
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٤.١٥٥.٧١٣	١٤٥.٢٣٠.٤٥٠	--	--	--	١٦٩.٣٨٦.١٦٣

* خلال العام قامت إدارة المجموعة باستكمال دراسة القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والتي تم الاستحواذ عليها والخاصة بشركة فوري بلس ومن ثم إعادة قياس قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة في تاريخ الاستحواذ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١. وقد بلغ رصيد الشهرة المعدل الناتج عن الاستحواذ ٢٤,٧ مليون جنيه مصري مقابل مبلغ ٥٤,٤ مليون جنيه مصري في تاريخ القياس الأولي وتم الاعتراف بالتسويات المرتبطة بإعادة قياس الشهرة طبقاً للمتطلبات ومعياري المحاسبة المصري رقم ٢٩ "تجميع الأعمال". كما تم إثبات قيمة الأصول غير الملموسة والبالغة ٢٥,٨ مليون جنيه مصري. (إيضاح ٤٥)

تتمثل تكلفة البرامج في إجمالي ما تم إنفاقه لتصميم وإنشاء Fawry Technological Platform وفقاً لأحدث التقنيات الفنية ووفقاً لـ PCI DSS compliance (Payment Card Industry Data Security Standards)، والذي يضم العديد من التطبيقات والنظم المترابطة والتي من خلالها تتكامل شبكة فوري مع العملاء في كافة القطاعات والتجار من خلال العديد من أنواع نقاط البيع (POS) وكذا الهاتف المحمول من خلال تطبيق الأندرويد وأيضاً البنوك؛ وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية التي تتكامل فوري من خلالها مع العديد من قنوات الدفع لدى البنوك (ATM, Internet Banking, Mobile Banking)، ومن تطبيقات فوري علي سبيل المثال EBPP Switch والبوابات الإلكترونية للمدفوعات وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية للهاتف المحمول (Mobile wallets & Mobile Banking Apps) ونظام إدارة الفواتير وقوائم الشحن من لحظة إنشائها إلى تمام سدادها وتطبيق Source of fund الذي يتم إدارة حسابات التجار من خلاله، وتطوير بوابه الإلكترونيه ومنظومه كامله للتجارة الإلكترونية، وتطوير نظم Artificial Intelligence & Data Analytics. وهذا يتضمن الانفاق مقابل اضافة ميزات وأنظمة جديدة، وزيادة القدرات الاستيعابية للتطبيقات.

٨- مشروعات تحت التنفيذ

رصيد أول المدة	إضافات خلال العام	محول لاصول ثابتة واصلول غير ملموسة	رصيد آخر المدة
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
برامج وتراخيص برامج	٩٨٠ ٤٠٨	٤٨٤ ٣٠٣	٤ ٦٦٦ ٦١٠
سيرفرات	٤ ٣١٠ ٧١٩	٨ ٢٠١ ٣٥٣	٣ ٨٢٨ ٣٥٠
دفعات لشراء أصول ثابتة	٩ ٠٠٥ ٣٩٠	١ ٣٠٠ ٨٢٦	٧ ٧٠٤ ٥٦٤
الاجمالي	١٤ ٢٩٦ ٥١٧	٩ ٩٨٦ ٤٨٢	١٦ ١٩٩ ٥٢٤

٩- شهرة

قامت إدارة المجموعة فى الربع الأول من عام ٢٠٢١ بالسيطرة على شركة فوري بلس لخدمات البنوك ش.م.م. وقد تم قياس وتحديد قيمة الشهرة وفقاً للقيم العادلة يرجى الرجوع لإيضاح رقم (٤٥).

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد أول المدة	--
الشهرة الناتجة من الإستحواذ على شركة تابعة*	٢٤ ٧٣٢ ٩٧٨
الشهرة	٢٤ ٧٣٢ ٩٧٨

* خلال العام قامت إدارة المجموعة باستكمال دراسة القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والتي تم الاستحواذ عليها والخاصة بشركة فوري بلس ومن ثم إعادة قياس قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة في تاريخ الاستحواذ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١. وقد بلغ رصيد الشهرة المعدل الناتج عن الاستحواذ ٢٤,٧ مليون جنيه مصري مقابل مبلغ ٥٤,٤ مليون جنيه مصري في تاريخ القياس الأولي وتم الاعتراف بالتسويات المرتبطة بإعادة قياس الشهرة طبقاً للمتطلبات ومعيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ "تجميع الأعمال". كما تم إثبات قيمة الأصول غير الملموسة والبالغة ٢٥,٨ مليون جنيه مصري. (إيضاح ٤٥)

١٠- إستثمارات فى شركات شقيقة ومشروعات مشتركة

نوع الاستثمار	نسبة الملكية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
شركة رودرز للتطبيقات الذكية *	٣٠٪	--	--
بوسطة	٩,٠٥٪	١ ٨١٤ ٠٨٤	٦ ٥٤٩ ٥٥٧
تذكرة لتكنولوجيا المعلومات	٢٠٪	--	--
شركة إيجي انشورنك للتطبيقات الالكترونية	٢٠٪	١ ٤٧٠ ١٦٢	--
شركة فوري بلس لخدمات البنوك**	--	--	--
شركة وفرها دوت كوم	٣٠٪	٧٥٧ ٠٤٣	١ ١٨٨ ٩٩٣
		٤ ٠٤١ ٢٨٩	٧ ٧٣٨ ٥٥٠

وخلال العام تم الإعتراف بحصة الشركة فى خسائر الشركة الشقيقة بقائمة الارباح او الخسائر المجمعة بمبلغ ٥ ٥٤٩ ٧٩٨ جنيه مصرى (إيضاح رقم ٣٨).

*خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بتوقيع اتفاقية مساهمين لتأسيس شركة رودرز تكنولوجيا وتمتلك الشركة نسبة ٣٠٪ من رأس المال وقامت الشركة بسداد مبلغ ٣٦٠ ألف جنيه مصرى وهو مايمثل ١٠ ٪ من حصة الشركة فى الاستثمار و تم سداد باقى الاستثمار والبالغ ٣,٢٤ مليون جنيه مصرى في شهر فبراير ٢٠٢٢.

** تم الاستحواذ على شركة فوري بلس لخدمات البنوك خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١ وتم تحويل الشركة من إستثمارات في شركات شقيقة الى إستثمارات في شركات تابعة (إيضاح رقم ٤٥).

و تمثل المعلومات المالية ادناه المبالغ المعروضة في القوائم المالية للمشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي اعدت طبقا لمعايير المحاسبة المصرية

جنيه مصرى	اجمالي الاصول	اجمالي حقوق الملكية	اجمالي الايرادات	صافي خسائر
شركة رودرز	٣ ٣٦٥ ١٢٣	(٢ ٥٣٠ ٨٢٥)	--	(٣ ٣٣٠ ٨٢٦)
بوسطة	٤٦ ٧٣٥ ٨١٨	(١٠٤ ٥٩٥ ٤١٣)	١٠٠ ٥٦٨ ٣٧٣	(٤٤ ٩٨٤ ٤٥٠)
شركة ان شورتك	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٨٨ ١٢٤	--	(١١١ ٨٧٦)
شركة وفرها دوت كوم	٦ ٥٥٦ ٤٨٣	(٣ ٤٨٥ ٤٢٤)	٩٠ ٢٠٧ ٦٩٩	(١ ٤٣٩ ٨٣٢)

١١- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	جنيه مصرى
بضاعة بالطريق	--	٤ ٧٩١ ١٢٥
بضاعة بغرض البيع	٢٩٨ ٠٤٦	١٠٣ ٢٦٤
	٢٩٨ ٠٤٦	٤ ٨٩٤ ٣٨٩

١٢- عملاء وأوراق قبض

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	جنيه مصرى
عملاء – المفوترين والبنوك	٦٠ ٦٦٨ ٩٤٦	٥٢ ٣٤٦ ١٩٦
اوراق قبض	٥ ٧٨٣ ٨٩٦	١ ١٢٥ ٢١٢
يخصم: خسائر الأتتمان المتوقعة	(٢ ٧٠٦ ٧٠٢)	--
	٦٣ ٧٤٦ ١٤٠	٥٣ ٤٧١ ٤٠٨

١٣- قروض تمويل متناهي الصغر (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	جنيه مصرى
قروض عملاء – قصيرة الأجل	٣٣٠ ٦٨٩ ٣١٥	٢١٣ ٥٠٨ ٤٥٠
يخصم:		
مخصص مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الالزامي)	(٢٠ ٠٩٣ ١١٨)	(٨ ٦٠٠ ٨٧٦)
قروض عملاء – قصير الأجل (بالصافي)	٣١٠ ٥٩٦ ١٩٧	٢٠٤ ٩٠٧ ٥٧٤
قروض عملاء – طويل الأجل	١٠٦ ٠٤٢ ٨٥٧	٤٨ ٩٦٧ ٢٨٠
يخصم:		
مخصص مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الالزامي)	(٥ ٨٩٢ ٢٥٣)	(٢ ٦٣٦ ٩٧٢)
قروض عملاء – طويل الأجل (بالصافي)	١٠٠ ١٥٠ ٦٠٤	٤٦ ٣٣٠ ٣٠٨
	٤١٠ ٧٤٦ ٨٠١	٢٥١ ٢٣٧ ٨٨٢

و فيما يلي حركة مخصص مخاطر تمويل العملاء

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد أول العام	جنيه مصري	جنيه مصري
المكون خلال العام	١١ ٢٣٧ ٨٤٨	٣ ١٨٩ ٤٩٠
أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧	١٢ ٧٤٩ ٣٩٤	٨ ٠٤٨ ٣٥٨
	١ ٩٩٨ ١٢٨	--
الرصيد في آخر العام	٢٥ ٩٨٥ ٣٧٠	١١ ٢٣٧ ٨٤٨

١٤- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
دفعات مقدمة (موردين)	جنيه مصري	جنيه مصري
مصروفات مدفوعة مقدماً	٢ ٤٠٧ ٢٠٣	٢ ٦١٦ ٩٢١
تأمينات لدى الغير	٩ ١٤١ ٢٠٧	٩ ٥٤٠ ٣١٤
ضرائب خصم وإضافة	٣ ٦٩٩ ٧٨٨	٥٦٦ ٢٠٠
أرصدة مدينة أخرى	٣٨ ٦٤٢ ٨٢٦	٢٨ ٦٩٣ ٥٦٨
فوائد مستحقة - محفظة قروض متناهي الصغر	١١ ٢٦٣ ١٧١	١٨ ٧٢٥ ٢٢٢
عهد	٩ ٨٤١ ٧٦٨	٣ ٩٦٧ ٢٩٩
إيرادات مستحقة	١٠ ٧٦٥ ٥٦٥	--
يخصم:	١٠ ٦٨٥ ٨٩٢	٣ ٦٩٩ ٥٤٠
خسائر الائتمان المتوقعة	(٣٣ ٠٤٤)	--
	٩٦ ٤١٤ ٣٧٦	٦٧ ٨٠٩ ٠٦٣

١٥- المستحق من أطراف ذوي علاقة

طبيعة العلاقة	طبيعة التعامل	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركة فوري بلس للخدمات البنكية	حساب جارى	--	٤ ٧٨١ ٤٧٤
شركة وفرها	حساب جارى	٢٢٠ ٢١١	٢٢٠ ٢١١
الشركة العالمية للاستثمارات ونظم المعلومات (اسيز)	حساب جارى	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	--
شركة تذكرة لتكنولوجيا المعلومات	حساب جارى	١ ٤٩٤ ٣٠٩	١ ٢١١ ١٠٢
يخصم:		(٣ ٠١٤ ٠٧٥)	--
خسائر الائتمان المتوقعة		١ ٧٠٠ ٤٤٥	٦ ٢١٢ ٧٨٧

١٦- قروض لأطراف ذوي علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري
--	٣٧ ٦٠٢ ٩١٢
--	٣٧ ٦٠٢ ٩١٢

- تم سداد كامل قيمة القرض خلال العام (إيضاح رقم ٩ ، ٤٥).

١٧- أدون الخزانة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
--	٣٢٣٤٢٩٩٠	أدون خزانه استحقاق أقل من ثلاثة أشهر
٥٤٨٠٦٥٩٣٠	١٠٣٧٦١٦٥٣٥	أدون خزانه استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر
--	٢٤٦٣٤٣	بضائف:
١٧٨٣٤٧٦٠	٧٥٥٢٦٨٠٠	العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر
--	(٥٣٠٩١)	العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
(٣٥٦٦٨٥٢)	(١٥١٠٥٣٦٠)	بخصم:
--	(١٠٠٧٩٧٠)	الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر
٥٦٢٣٣٣٨٣٨	١١٢٩٥٦٦٢٤٧	الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
٦٠٣٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٥٠٠٠٠٠	بخصم:
--	(١٠٠٧٩٧٠)	خسائر الائتمان المتوقعة
		الرصيد
		القيمة الاسمية

١٨- النقدية وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٢٥٧٥٨١٥٦	٢٩١٤٨٢١١٤	حسابات جارية بالبنوك بالعملة المحلية
١٨٦٧٤٧٣٧	١٢٨٧٠٤٢٨٥	معاملات قبول كروت بنكية تحت التسوية
٣٧٦٢٣٩٩٠٦	٥٨٣١٦١٢٥٩	نقدية لدى شركات وجهات تحصيل أموال
٩٠٠٧٤٧٩٥	٩٥٠٨٦١١٠	ودائع بالبنوك- بالعملة المحلية
٧٩٥٧١٠٧	١٥١٥٥٩٤٢	ودائع بالبنوك- بالعملات الأجنبية
٥٠٣٢٦٠٩	٧٥٢٣٤١٢	حسابات جارية بالبنوك بالعملات الأجنبية
--	(٢١٢٣٩٣)	بخصم:
٦٢٣٧٣٧٣١٠	١١٢٠٩٠٠٧٢٩	خسائر الائتمان المتوقعة

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٦٢٣٧٣٧٣١٠	١١٢٠٩٠٠٧٢٩	النقدية وأرصدة لدى البنوك
--	٣٢٥٣٦٢٤٢	أدون خزانه - أقل من ثلاثة أشهر
٦٢٣٧٣٧٣١٠	١١٥٣٤٣٦٩٧١	

١٩- أستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	اسم الشركة
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	١٥ ٧١٦ ٦٧٦	شركة المنيز
--	١٥ ٧٠٠ ٠٠٠	شركة بريمر
--	١٥ ٧٥٥ ٣٠٠	شركة برينجر
--	٤٧ ١٧١ ٩٧٦	

خلال الربع الثاني من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بالاستثمار في شركة المنيز بنسبة ١٪، وقامت الشركة بسداد ١ مليون دولار المعادل الى ١٥,٧١ مليون جنيه مصري.

خلال الربع الثاني من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بالاستثمار في شركة بريمر بنسبة ١٪، وقامت الشركة بسداد ١ مليون دولار المعادل الى ١٥,٧ مليون جنيه مصري.

خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بالاستثمار في شركة برينجر (شركة هولندية) بنسبة ٩,٩٪، وقامت الشركة بسداد ١ مليون دولار المعادل الى ١٥,٧٥ مليون جنيه مصري.

قامت إدارة الشركة بدراسة القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ووجدت انها لا تختلف عن تلك القيمة المقدرة في تاريخ الاستحواذ خلال العام الحالي ٢٠٢١.

٢٠- رأس المال

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠ جنيه مصري موزعاً على ١٢٠ ٣٠٤ ٧٠٧ سهماً بقيمة اسمية ٠,٥ جنيه مصري، وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة للشركة زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري عن طريق توزيع اسهم مجانية يتم تمويلها من الأرباح المرحله للشركة وتم التأشير بتلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢١، وكذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة للشركة زيادة رأس المال بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري بزيادة نقدية بالقيمة الاسمية عن طريق الإكتتاب لقدامى المساهمين وتم التأشير بتلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢١ ليصبح رأس المال المصدر و المدفوع ٨٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠ جنيه مصري موزعاً على ١٢٠ ٣٠٤ ٧٠٧ سهم بقيمة اسميه ٠,٥ جنيه مصري.

٢١- الاحتياطي القانوني

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	رصيد أول المدة
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٢ ٤٦٥ ٠٧٩	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	المحول من صافي أرباح العام السابق
٥ ٣٣٤ ٢٣٣	٩ ٣٢٩ ٧٣٠	
٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	٤٧ ١٢٩ ٠٤٢	

٢٢- احتياطي تجميع الاعمال

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	احتياطي تجميع اعمال*
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ٨٤١ ٥٩٦	١١ ٧٤٥ ٥٧٤	
٥ ٨٤١ ٥٩٦	١١ ٧٤٥ ٥٧٤	

*يتمثل التغير خلال العام في نصيب الاحتياطي من ناتج بيع حصه في شركة فوري ذهب للخدمات الالكترونية دون فقد السيطرة.

٢٣- احتياطي الزامي – لمواجهة مخاطر تطبيق معيار ٤٧

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٠ بإلزام شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة و/ او متناهية الصغر بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية بما يعادل نسبة ١٪ من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام بعد احتجاز الضريبة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم استخدامه إلا بعد موافقة الهيئة.

٢٤- المخصصات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المكون خلال العام	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٢ ٤٣٠ ٦٤٢	١١ ٦٢٨ ٥٠٠	٢٠ ٨٠٢ ١٤٢	مخصص مطالبات
٣٢ ٤٣٠ ٦٤٢	١١ ٦٢٨ ٥٠٠	٢٠ ٨٠٢ ١٤٢	

٢٥- بنوك تسهيلات أئتمانية

- بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات و أحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٢٠٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، يستخدم التسهيل الأئتماني في سداد الدفعات المقدمة للمفوترين وقد بلغ الرصيد ١٩٤,١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠).
- بتاريخ فبراير ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات و أحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ١٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، مدة التسهيل الأئتماني عام ، وقد بلغ الرصيد ١٤٩,٦ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : ٧٩ ٩٨٣ ٥٥٢ جنيه مصري).
- بتاريخ ديسمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ١٧,٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : ٤٩ مليون جنيه مصري).
- بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٧٥ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ٧٠,١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : صفر).
- بتاريخ أغسطس ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٢ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ٣١,١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : صفر).

٢٦- موردون وأوراق دفع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٧ ٥٢٢ ٨٦٥	٧٠ ٩٩٠ ٢٤٩	موردون
١ ٧٢٨ ٧٨١	٢ ٦٩٨ ٧١٣	أوراق دفع
٢٩ ٢٥١ ٦٤٦	٧٣ ٦٨٨ ٩٦٢	

٢٧- المفوترين وأوراق دفع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٣٠ ١٨٧ ٣٦٧	٨٢٢ ١٣٠ ٧٢٩	المفوترين
١٤٠ ٠٦٦ ٠٥١	١٩٢ ٩٧٢ ٧٩٧	أوراق دفع للمفوترين
٧٧٠ ٢٥٣ ٤١٨	١ ٠١٥ ١٠٣ ٥٢٦	

٢٨- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٨ ٩٤٠ ٦٩٥	٤٦ ٨٩٦ ٤٢٧	مصرفات مستحقة
--	٧ ٣٤٤ ٧٦٩	فوائد مستحقة (إيضاح ٤٠)
٣٣ ٨٠٦ ٣١١	٥٠ ٦٠٤ ٦٠٧	عمولات مستحقة
٢ ٧٧٦ ٧٤٩	٣ ٨٦٨ ٢٦٨	إيرادات مؤجلة
٤ ٠٦٥ ٦٣٦	٥ ٢٢٠ ٤٠٢	المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل
٤٩ ٣٨٢ ١٦٤	٧٥ ٦٨٣ ٢٩٩	مصلحة الضرائب
٥ ٥٧٥ ٢٠٨	٤ ٣٢٥ ٠٣٠	هيئة التأمينات الاجتماعية
٧ ٩٥٥ ١٧٧	٦ ٠٩٦ ٥٨٣	معاملات تحت التسوية
٤ ٥٤٢ ٩٣٢	١٩ ٠٨٦ ٩٩١	أرصدة دائنة أخرى
١٣٧ ٠٤٤ ٨٧٢	٢١٩ ١٢٦ ٣٧٦	

٢٩- الالتزامات العرضية

تتمثل الالتزامات العرضية في ما يلي.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٢٦ ٧٤٤ ٦٢٥	٧٣٤ ٥٦٢ ٩٣٢	خطابات ضمان بالجنيه المصري
٨٢٦ ٧٤٤ ٦٢٥	٧٣٤ ٥٦٢ ٩٣٢	

- بلغت إجمالي تسهيلات خطابات الضمان لدى الشركة في تاريخ القوائم المالية المجمعة مبلغ ١,٢٨٦,٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مستخدم منها ٧٣٤,٥٦ مليون جنيه مصري من البنوك في صورة خطابات ضمان.

٣٠- إيرادات النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ١٤٧ ٣٩٢ ٥٧٥	١ ٥٠٠ ٦٩٤ ٦٩٩	إيراد خدمات المعاملات – رسوم التحصيل
١٣ ٤٥٢ ٥٢١	١٤ ٨٩٨ ٩٨٤	إيرادات النشاط الأخرى
١ ١٥٣ ٥٢١	٥ ٦٢٨ ٢٧٧	عمولة الوساطة في التأمين
٧٢ ٥٦٤ ٣٠٤	١٣٦ ٩٣٤ ٧١٧	إيرادات فوائد تمويل متناهي الصغر
١ ٢٣٤ ٥٦٢ ٩٢١	١ ٦٥٨ ١٥٦ ٦٧٧	

- بلغت إجمالي المعاملات من المفوترين عن العمليات التي تمت بواسطة فوري سواء عمليات دفع فواتير أو عمليات شحن الموبايل عن طريق القنوات المتعددة مثل (نقاط البيع الخاصة بفوري) وأجهزة التليفون المحمول ومنافذ هيئة البريد المصري وماكينات الصرف الآلي والانترنت الخاصة بالبنوك كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨١ ٠٣٧ ٣٩٣ ٣٠٩	١٣٠ ٨٥٠ ١٨٠ ٤٩٤	إجمالي قيمة المعاملات
٨١ ٠٣٧ ٣٩٣ ٣٠٩	١٣٠ ٨٥٠ ١٨٠ ٤٩٤	

٣١- تكلفة النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٣٢ ٨٣٢ ١٣٧	٥٤١ ١٣٣ ١٥٧	عمولة تجار التجزئة
١٦ ٣٤٨ ٧٣١	١٩ ٦٤٠ ٨٣٦	عمولة البنوك
٣٠ ٤٦١ ٢٩٦	٦١ ٣٥٥ ١٢٣	إهلاك واستهلاك
٧٩ ٢٧٦ ٢١٠	٧١ ٨٩٢ ٩٠٧	تكلفة تحصيل النقدية
٢ ٤٧١ ١٤٥	١٤ ١٠٣ ٣٨٨	تكلفة تمويل متناهي الصغر
٥ ٢٧٦ ٩٥١	١٧ ٧٦٧ ٨٦٥	أخرى
٥٦٦ ٦٦٦ ٤٧٠	٧٢٥ ٨٩٣ ٢٧٦	

٣٢- مصروفات إدارية و عمومية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٢ ٨٢٤ ٥٠٣	١٧٨ ١٠٩ ٤٩٤	اجور وما في حكمها
٣٨ ٤٩٠ ١٦٠	٦٦ ٤٩١ ١٢٢	اشتراكات و دعم فنى واتصالات ومراكز خدمات
٢ ٤٢٨ ٤٧٢	١١٨ ٠٢٨	ايجارات
٥٧ ٩٣١ ٢١٣	٨٩ ٩٩١ ٨٠٧	إهلاك واستهلاك
١٠ ٢٥٦ ٣٣٥	١٩ ٤٤٨ ١٤٦	مصروفات تأمين
٥ ١٩٢ ٤٦٣	٧ ٠٩٧ ٢٧٢	مصروفات مقر
٢ ٧٧٦ ٣١٤	٤ ٩٠١ ٨٧٩	مصروفات تدريب و موارد بشرية
٤ ٨٢٨ ٨٥٤	٨ ٦٢٠ ٤١٠	اتعاب مهنية واستشارات
١١ ٤٨٩ ٥٢١	٤ ٩٣٣ ٦٢٨	مصروفات اخرى
٢٣٦ ٢١٧ ٨٣٥	٣٧٩ ٧١١ ٧٨٦	

٣٣- مصروفات بيع و تسويق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٥ ٤٨٩ ٨٧٤	١٥٢ ٦٤٤ ٨٠٤	مرتبات بيع و تسويق
٥٥ ٤١٢ ٩٩٥	٦٤ ٨١٠ ٣٤٧	عمولات بيع و تسويق
٢٩ ٥٣٢ ٩٣٣	٦١ ٧٩٩ ٨١٦	مصروفات دعاية و اعلان
١٩٠ ٤٣٥ ٨٠٢	٢٧٩ ٢٥٤ ٩٦٧	

٣٤- فوائد دائنة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ١٤٤ ٧٠٠	٤ ٨١٦ ٩٧١	فوائد دائنة من حسابات جارية
٥٧ ١٣٥ ٢٦٤	١٢٠ ٧١٦ ١٣٢	فوائد دائنة من اذون الخزنة
٩٨٧ ٩٠٢	١ ٢٣٣ ٣٨٠	فوائد دائنة من ودائع بنكية
٣ ٨٣٧ ٩٠٥	--	فوائد دائنة من قروض لطرف ذو علاقة
٦٧ ١٠٥ ٧٧١	١٢٦ ٧٦٦ ٤٨٣	

٣٥- مصروفات تمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٧٧٨ ٦٧٨	٢٠ ٢٣٥ ٩٠٩	فوائد مدينة
٥ ٥٨٦ ٣٩١	١٠ ٣٩٦ ٤٨١	مصروفات بنكية
--	٨ ٨٠٧ ٠٨٠	فوائد عقود إيجار
١٣ ٣٦٥ ٠٦٩	٣٩ ٤٣٩ ٤٧٠	

٣٦- إهلاك واستهلاك

تم تحميل إهلاك واستهلاك الفترة والبالغ قيمته ٩٣٠ ٣٤٦ ١٥١ جنيه مصري بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة وذلك على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٠ ٤٦١ ٢٩٦	٦١ ٣٥٥ ١٢٣	تكلفة النشاط
٥٧ ٩٣١ ٢١٣	٨٩ ٩٩١ ٨٠٧	مصروفات إدارية وعمومية
٨٨ ٣٩٢ ٥٠٩	١٥١ ٣٤٦ ٩٣٠	

٣٧- أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

حجم التعامل ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	طبيعة التعامل	طبيعة العلاقة	
جنيه مصري			
(١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	قروض ممنوحة لإحدى الشركات التابعة	(مساهم)	الصندوق المصري الأمريكي
١٠ ٨٦٩ ٠٤١	فوائد قروض مدينة		
(٥٣ ٥٧٨ ٦١٧)	قروض ممنوحة لإحدى الشركات التابعة	(مساهم)	بنك مصر
٥٥٨ ٣٤٣	فوائد قروض مدينة		

٣٨- نصيب المجموعة في (خسائر) إستثمارات في شركات شقيقة و مشروعات مشتركة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٥١٥ ٢٦٨)	(٤٣١ ٩٥٠)	شركة وفرها دوت كوم
--	(٣٦٠ ٠٠٠)	شركة رودرز للتطبيقات الذكية
--	(٢٢ ٣٧٥)	شركة إيجي انشورنك للتطبيقات الالكترونية
(٤ ١٦٥ ٤٦٤)	(٤ ٧٣٥ ٤٧٣)	شركة بوسطة
(٤ ٦٨٠ ٧٣٢)	(٥ ٥٤٩ ٧٩٨)	

٣٩ - الضريبة المؤجلة

فيما يلي أرصدة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة المحتسبة وفقاً لقانون الضريبة على الدخل:

رصيد أول العام	أثر الاستحواذ على شركة تابعة	المحمل على قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة	رصيد آخر العام
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
أصول ضريبية مؤجلة			
--	--	١١ ٧٨٩ ٥٥٣	١١ ٧٨٩ ٥٥٣
٤ ٤٣٩ ٣٨٧	(٥ ٢٦٩ ٠٢٧)	١ ٥٥٧ ٦٨٢	٧٢٨ ٠٤٢
--	١٩ ٤٥٨ ٢٦٣	(٧ ٠٢٠ ٣٢٩)	١٢ ٤٣٧ ٩٣٤
٤ ٤٣٩ ٣٨٧	١٤ ١٨٩ ٢٣٦	٦ ٣٢٦ ٩٠٧	٢٤ ٩٥٥ ٥٣٠
الاجمالي			
التزامات ضريبية مؤجلة			
فروق اهلاك الاصول الثابته واستهلاك الاصول غير الملموسه.	(٦ ٠٨٣ ٩٣٥)	--	(٤ ٧٩٢ ٩٢٦)
أثر التطبيق الأولى لمعيار ٤٩ عقود التأجير (إيضاح ٤١)	(٤ ٠٨٥ ١٩٢)	--	(٤ ٠٨٥ ١٩٢)
ناتج التغير في هيكل ملكية استثمارات من شركات شقيقة إلى شركات تابعة	--	--	(٥ ١٣٠ ٠٠٠)
١٠ ١٦٩ ١٢٧	--	(٩ ٩٢٢ ٩٢٦)	(٢٠ ٠٩٢ ٠٥٣)
الاجمالي			

٤٠ - قروض

بيان	أقساط قروض مستحقه خلال عام جنيه مصري	أقساط قروض مستحقه بعد عام جنيه مصري	إجمالي رصيد القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري	إجمالي الفوائد المستحقه على القروض جنيه مصري	إجمالي رصيد القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري
قرض من الصندوق المصري الأمريكي (طرف ذو علاقة) يبدأ من نوفمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ بداية القرض يسدد على دفعتين على ن تستحق اول دفعه بعد عامين من تاريخ توقيع العقد وتستحق الدفعه الثانيه بعد عام من الدفعه الاولى واتفق الطرفان على إحتساب فائدة شهرية بسعر عائد سنوى ثابت تسدد كل سنه اشهر.	١١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٣٤٤ ٧٦٩	--
بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢١ تم التوقيع على عقد قرض متوسط الأجل لمدة ١٨ شهر مع بنك مصر (طرف ذو علاقة) بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري بمعدل عائد بسعر السوق يخصص أستخدامه لتمويل النشاط الجاري للشركة وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة في صورة قروض متناهية الصغر بما يتوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية.	٣٧ ٨٢٠ ٢٠٦	١٥ ٧٥٨ ٤١١	٥٣ ٥٧٨ ٦١٧	--	--
إجمالي القروض والفوائد المستحقه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٤٩ ٨٢٠ ٢٠٦	٦٣ ٧٥٨ ٤١١	٢١٣ ٥٧٨ ٦١٧	٧ ٣٤٤ ٧٦٩	--

٤١ - التزامات عقود التأجير

٢٠٢١/١٢/٣١	المقررات الادارية والفروع
جنيه مصرى	التزامات غير متداولة
٨١ ٥٤٠ ٧٠٢	التزامات متداولة
١٩ ٦٩٥ ٧٣٧	
١٠١ ٢٣٦ ٤٣٩	
٢٠٢١/١٢/٣١	تحليل الاستحقاق
جنيه مصرى	أقل من سنة
٣٠ ١٠٥ ٥٧٧	أكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات
٩٢ ٧٩١ ٥٥٠	أكثر من خمس سنوات
٣ ٥٧٩ ٨٨٣	
١٢٦ ٤٧٧ ٠١٠	
(٢٥ ٢٤٠ ٥٧١)	الفوائد غير المحققة
١٠١ ٢٣٦ ٤٣٩	

٤٢ - التكاليف و المصروفات طبقا لطبيعة المصروف

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	عمولات التجار و البنوك
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عمولات بيع و تسويق
٤٦٣ ٣٥٧ ٥٤٤	٥٦٠ ٧٧٣ ٩٩٣	تكلفة اخرى
٧١ ٥٨٩ ٤١٩	٧٠ ٠٦٥ ٤٢١	إهلاك واستهلاك
٥ ٩٢٩ ٣٥٥	١٧ ٧٦٧ ٧٨٩	تكلفة تحصيل النقدية
٨٨ ٣٩٢ ٠٢٩	١٥١ ٣٤٦ ٩٣٠	مصروفات عقود قروض تمويل متناهي الصغر
٤٤ ١٦٠ ٨٨٠	٧١ ٨٩٢ ٩٠٧	اجور وما في حكمها
٧٩٧ ٩٠٠	١٤ ١٠٣ ٣٨٨	اشتراكات و دعم فنى واتصالات ومراكز خدمات
١٧٨ ٧٧٢ ٥٢٢	٣٢١ ٩٦٧ ٥٧٩	ايجارات
٣٦ ٩٥٠ ٠١٤	٦٣ ٣٤٣ ٤١٣	مصروفات بيعية و تسويقية
٣ ٣٥٢ ٥٥٢	--	مصروفات فوائد عقود ايجار
٢٩ ٥٣٢ ٩٣٣	٥٦ ٥٤٤ ٧٣٩	مصروفات بنكية
--	٨ ٨٠٧ ٠٨٠	فوائد مدينة
١ ٤٠٣ ٣٩١	١٠ ٣٩٦ ٥٠١	مصروفات تأمين
١٤ ٣٥٧ ٣٣١	٢٠ ٢٣٥ ٩٠٩	مصروفات مقر
١٠ ٢٥٦ ٣٣٥	١٩ ٤٤٨ ١٤٧	مصروفات تدريب و موارد بشرية
٥ ١٩٢ ٤٦٣	٦ ٤٠٢ ٣٧٢	مصروفات سفر وانتقالات
٢ ٧٧٦ ٣١٤	٤ ٦٢٣ ١٣١	اتعاب مهنية
٣٧ ٩٣٤ ٢٩٣	٩ ٩٧٣ ١٢٠	مصروفات اخرى
٤ ٨٢٨ ٨٥٤	٤ ٧٨٧ ٢٤١	
٩ ٤٩٤ ٣١٢	١١ ٨١٩ ٨٣٩	
١ ٠٠٩ ٠٧٨ ٤٤١	١ ٤٢٤ ٢٩٩ ٤٩٩	
٥٦٦ ٦٦٦ ٤٧٠	٧٢٥ ٨٩٣ ٢٧٦	تكلفة النشاط
٢٣٦ ٢١٧ ٨٣٥	٣٧٩ ٧١١ ٧٨٦	مصروفات ادارية و عمومية
١٩٠ ٤٣٥ ٨٠٢	٢٧٩ ٢٥٤ ٩٦٧	مصروفات بيع و تسويق
١٥ ٧٥٨ ٣٣٤	٣٩ ٤٣٩ ٤٧٠	مصروفات تمويلية
١ ٠٠٩ ٠٧٨ ٤٤١	١ ٤٢٤ ٢٩٩ ٤٩٩	

٤٣ - معلومات قطاعية

يوجد لدى المجموعة قطاعين يمثلان أقسامها الاستراتيجية التي يتم التقرير عنها، وتقدم هذه الأقسام الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة تدار بطريقة منفصلة إما لأنها تتطلب مهارات خاصة أو لأن لديها نوعية مختلفة من العملاء. ويقوم المديرون التنفيذيون بكل قسم وكذا رئيس القطاعات بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر. وتُعد السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم إعداد التقرير عنها هي نفس السياسات المحاسبية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ويمثل ربح القطاع الأرباح التي يحققها كل قطاع كما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها بانتظام بدون أى توزيع لمصروف ضريبة الدخل. ويعتبر هذا القياس الأكثر ملاءمة لغرض تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها.

أ. قائمة الأرباح أو الخسائر القطاعية

جنيه مصري	إيرادات القطاع		أرباح / (خسائر) القطاع	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
قطاع تكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني	١ ٥٢١ ٢٢١ ٩٦٠	١ ١٦١ ٩٩٨ ٦١٧	٢٩٤ ٢٦٢ ٠٥٥	٢٨٧ ٢٤٤ ١٥٧
قطاع التمويل متناهي الصغر	١٣٦ ٩٣٤ ٧١٧	٧٢ ٥٦٤ ٣٠٤	٢٦ ٥٦٢ ٩٢٢	٥ ٩٦٧ ٤٧٢
الأجمالي	١ ٦٥٨ ١٥٦ ٦٧٧	١ ٢٣٤ ٥٦٢ ٩٢١	٣٢١ ٤٤٤ ٧٤٦	٢٩٣ ٢١١ ٦٢٩
صافي أرباح العام قبل الضرائب			٣٢١ ٤٤٤ ٧٤٦	٢٩٣ ٢١١ ٦٢٩
عبء الضريبة			٧٩ ٣٢٢ ٦٦٣	٦٩ ٦٤٧ ١٣٨
صافي ربح العام بعد الضرائب			٢٤٢ ١٢٢ ٠٨٣	٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١

ب. الأصول القطاعية

جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول القطاعية		
قطاع تكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني	٤ ١١١ ٤٧٧ ٠٩٨	٢ ٤٧٣ ٩٦٣ ٥٧٦
قطاع التمويل متناهي الصغر	٤٥٢ ٤٢٥ ٤٠٣	٢٦١ ٢٥٣ ٩٠٢
الأصول القطاعية قبل الاستيعادات	٤ ٥٦٣ ٩٠٢ ٥٠١	٢ ٧٣٥ ٢١٧ ٤٧٨
إستبعاد المعاملات الداخلية للقطاعات	(٤٣٩ ٨٢٧ ٥٧٣)	(٢٩٩ ٢٨٦ ٢٠٨)
الأصول القطاعية بعد الاستيعادات	٤ ١٢٤ ٠٧٤ ٩٢٨	٢ ٤٣٥ ٩٣١ ٢٧٠
إجمالي الأصول المجمعة	٤ ١٢٤ ٠٧٤ ٩٢٨	٢ ٤٣٥ ٩٣١ ٢٧٠

٤٤- نصيب السهم في الأرباح

يحسب نصيب السهم في الأرباح بقسمة صافي الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
جنيه مصري		جنيه مصري		
المخفض	الأساسي	المخفض	الأساسي	
١٨٦ ٢٣٤ ٠٣٧	١٨٦ ٢٣٤ ٠٣٧	١٧٧ ١٧٧ ٥٤٢	١٧٧ ١٧٧ ٥٤٢	صافي أرباح العام
				يخصم:
				توزيع أرباح عاملين*
(١٧ ٤٥٢ ٨٤٠)	(١٧ ٤٥٢ ٨٤٠)	(١٩ ٢٦٧ ١٤٠)	(١٩ ٢٦٧ ١٤٠)	
(٤ ٩٨٧ ٧٧٤)	(٤ ٩٨٧ ٧٧٤)	--	--	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١٦٣ ٧٩٣ ٤٢٣	١٦٣ ٧٩٣ ٤٢٣	١٥٧ ٩١٠ ٤٠٢	١٥٧ ٩١٠ ٤٠٢	صافي الأرباح بعد التوزيع
٩٠٧ ٣٠٤ ١٢٠	٩٠٧ ٣٠٤ ١٢٠	١ ٣٣٩ ١٠٩ ٠٣٨	١ ٣٣٨ ٤١٥ ٢٣١	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٠,٢٣	٠,١٨	٠,١٢	٠,١٢	

* لاغراض حساب نصيب السهم في ارباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تم خصم توزيعات الارباح المقترحة للعاملين طبقاً لقرار الادارة والذي سوف يعرض على الجمعية العامة لمساهمي الشركة لاعتمادها.

٤٥- الاستحواذ على شركة تابعة

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ قامت شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية ش.م.م. بالاستحواذ على نسبة ٦٠,٤٦% من إجمالي أسهم شركة فوري بلس لخدمات البنوك ش.م.م. وقد تم الاعتراف بالشهرة الناتجة بقيمة الزيادة في المقابل المادي عن القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستحوذ عليها.

وقد قامت إدارة المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار المصري رقم (٢٩) فيما يتعلق بتجميع الأعمال التي تتم على مراحل وقد قامت ادارة المجموعة بإعادة قياس حقوق الملكية التي احتفظت بها سابقاً في الشركة المستثمر بها بالقيمة العادلة في تاريخ السيطرة والاعتراف بالأرباح الناتجة من إعادة التقييم في قائمة الارباح او الخسائر الدورية المجمعة المختصرة والتي بلغت ٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري. تم تحديد القيمة العادلة للأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات والألتزمات المحتملة الناتجة عن عملية الإستحواذ على شركة فوري بلس لخدمات البنوك ش.م.م. وقد بلغت القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ مبلغ ٣٩٢ ٠٠٢ ٢٠ جنيه مصري.

١ يناير ٢٠٢١

جنيه مصري

٤٠ ٠٥٣ ٩٦٧

صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المكتتاة

يخصم

٧ ٩٠٨ ٩٤٦

نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة في القيمة العادلة صافي الاصول المؤقتة

٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠

القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها سابقاً

٣٤ ٠٧٧ ٩٩٩

المقابل المادي المدفوع

٢٤ ٧٣٢ ٩٧٨

إجمالي الشهرة

صافي النقدية المكتتاة من الإستحواذ على شركة تابعة :

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

جنيه مصري

(٣٤ ٠٧٧ ٩٩٩)

٦٢ ٠١٧٦٥٧

٢٧ ٩٣٩ ٦٥٩

المقابل المادى المدفوع

يخصم : النقدية وما فى حكمها للشركة المستحوذ عليها

أرباح استبعاد استثمارات فى شركات شقيقة - شركة فوري بلس لخدمات البنوك

جنيه مصري

٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠

--

٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠

القيمة العادلة للأستثمار فى تاريخ الاستبعاد

يخصم : القيمة الدفترية للأستثمار فى تاريخ استبعاد الشركة الشقيقة

٤٦ - الموقف القانوني

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ قامت إحدى الشركات برفع دعوى قضائية ضد الشركة وإحدى شركاتها التابعة تُطالبها بأن تؤدي مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى عن مستحقات العقد المبرم فى عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالإضافة الى الفوائد القانونية المستحقة على هذه المبالغ وحيث أن الشركة لم تقم بأى تعاملات تخص هذا العقد سالف الذكر فإن رأى الشركة والمستشار القانوني الخارجى للشركة أن هذه الدعوة مرجحة الكسب لصالح شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية وأنه لن يترتب على الشركة أية التزامات مالية بسبب هذه الدعوى.

٤٧ - الموقف الضريبي

تخضع أرباح الشركة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

ضرائب شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الاقرار الضريبي المعد طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تم إخطار الشركة بطلب فحص تقديري عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلي.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضرائب على الاجور والمرتببات

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص دفاتر الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية .

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم إخطار الشركة بطلب فحص عن السنوات المذكورة وجاري الفحص .

ضريبة الدمغة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ورد الى الشركة خلال العام مطالبة ضريبية بمبلغ ١٠٠,١ مليون جنيه مصرى وذلك عن فروق ضريبية ناتجة عن فحص مأمورية الضرائب للسنوات من ٢٠١٦ الى ٢٠١٩ وقد تم الطعن عليه في المواعيد القانونية حيث ترى الشركة أحقيتها فى عدم سداد ذلك المبلغ بناء على الدراسة المعدة بواسطة المستشار الضريبي للشركة وطبقا للرأى القانونى من المستشار القانونى للشركة.

سنة ٢٠٢٠

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص.

ضريبة الخصم و التحصيل

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ القوائم المالية ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

٤٨ - الأدوات المالية

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي ينتج عنها خسارة مالية للشركة.

يتم متابعة اصدده العملاء وأوراق القبض بصفه مستمره ولا يوجد متأخرات ضمن تلك الارصده ، كما ان معظم إيرادات الشركة من الخدمات المدفوعة مسبقا والمؤسسات المالية التي تتعامل مع الشركة هي فقط تلك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية. وتقوم الشركة بمتابعة مستمرة للمدينين لتقليل مخاطر الائتمان للحد الأدنى. تقوم ادارة الشركة بتحصيل المبالغ مقدما من التجار والذين يمثلون معظم معاملات الشركة. ايضا يتم التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي.

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير دوريه للاداره العليا عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	٩٩٣ ٣٠٨ ٨٣٧	نقدية لدى البنوك
٥٦٢ ٣٣٣ ٨٣٨	١ ١٢٩ ٥٦٦ ٢٤٧	اذون خزانه
٥٣ ٤٧١ ٤٠٨	٦٣ ٧٤٦ ١٤٠	عملاء وأوراق قبض
٢٠٤ ٩٠٧ ٥٧٤	٣١٠ ٥٩٦ ١٩٧	قروض العملاء (بالصافى)
٧ ٢٨٩ ٣٩٨	١ ٧٠٠ ٤٤٥	مستحق من طرف ذو علاقة
٣٧ ٦٠٢ ٩١٢	--	قروض لاطراف ذوى علاقه
٣٦ ٦٤٦ ٧٦٣	٦٣ ٤٧١ ٣٥٠	مدينون وأرصده مدينة أخرى
٣٨٥ ٤٢٦ ٨٩٠	٣٧٢ ٦٨٠ ٦٤٣	دفعات مقدمه للمفوترين
<u>١ ٩١١ ٤١٦ ٠٩٣</u>	<u>٢ ٩٣٥ ٠٦٩ ٨٥٩</u>	

تستخدم المجموعة نماذج متخصصة في احتساب مخصص احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أصولها المالية بما فى ذلك قروض العملاء تمويل متناهى الصغر.

مخاطر الائتمان المتوقعة لقروض العملاء تمويل متناهى الصغر

يتمثل هذا الخطر فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وللمحد من هذا الخطر تقوم إدارة الشركة بتطبيق سياسات تضمن التعامل مع الخطر ثم إدارتها من خلال توزيع التركزات سواء على مستوي الأفراد أو المناطق الجغرافية أو أنشطة العملاء ذات سجل إئتماني جيد وسمعة طيبة وتقوم بمتابعة حسابات العملاء وفى حالة وجود تعثر فى سداد تلك القروض تقوم بتكوين المخصص اللازم لمواجهة تلك الإلتزامات كما ان الأرصده النقدية للشركة مودعة فى بنوك ذات سمعة إئتمانية عالية ويتمثل الحد الاقصى للخطر فى قيمة قروض العملاء.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لقروض العملاء متناهى الصغر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على التوالى:

جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	فوائد أقساط وأيرادات مستحقة (ارصدة مدينة)	مخصص خسائر انتمائية متوقعة
أرصدة عملاء منتظمة في السداد في المواعيد المقررة	٣٧٨ ٩٢٤ ٥٨٢	--	٣ ٥٩٠ ٠٥٣
تأخير في السداد أكثر من يوم وحتى (٣٠) يوم	٤١ ١٤٠ ٣٤٩	٢ ٤٦٢ ٧٤١	١ ٦٤٧ ١٩٣
تأخير في السداد أكثر من (٣٠) يوم وحتى (٦٠) يوم	٣ ٢٥٨ ١٩٦	٣٣٨ ٩٥٨	٨١٥ ٥٩١
تأخير في السداد أكثر من (٦٠) يوم وحتى (٩٠) يوم	٢ ٢٥١ ٣٤٨	٢٩٨ ٦٩٥	١ ٣٩٨ ٤٢٢
تأخير في السداد أكثر من (٩٠) يوم	١١ ١٥٧ ٦٩٧	٦ ٧٩٧ ٧٢٥	١٣ ٤٦٦ ٥٦٧
	٤٣٦ ٧٣٢ ١٧١	٩ ٨٩٨ ١١٩	٢٠ ٩١٧ ٨٢٥

بلغ رصيد مخصص المحتسب طبقاً لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠٢١ مبلغ ٣٧٠ ٩٨٥ ٢٥ جنيه مصري وعليه تم إثبات مخصص الهيئة (إيضاح رقم ١٣)

جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	فوائد أقساط وأيرادات مستحقة (ارصدة مدينة)	مخصص خسائر انتمائية متوقعة
أرصدة عملاء منتظمة في السداد في المواعيد المقررة	٢٠٧ ٦٥٩ ١٧٨	٤ ٠٣٥ ١٨٠	٤ ٤٧٩ ١٥٦
تأخير في السداد أكثر من أسبوع وحتى (٣٠) يوم	٩ ٤١٩ ٣٤٦	٣٦٤ ٦٧٠	٤١٥ ١٧٨
تأخير في السداد أكثر من (٣٠) يوم وحتى (٦٠) يوم	٤٠ ٣٨٨ ١٧٥	١٥٤ ٤٥٦	٥ ٩٦١ ٥٥٧
تأخير في السداد أكثر من (٦٠) يوم وحتى (٩٠) يوم	٧٠٠ ٩٢٩	١١١ ١٩٩	٢٣٢ ٠٦٣
تأخير في السداد أكثر من (٩٠) يوم وحتى (١٢٠) يوم	٩٩٣ ٣٨٨	٩٦ ٥٩٦	٤٩٠ ٤٩٣
تأخير في السداد أكثر من (١٢٠) يوم	٣ ٣١٤ ٧١٢	٣٨٤ ٦٦٢	١ ٦٦٤ ٧١٩
	٢٦٢ ٤٧٥ ٧٢٨	٥ ١٤٦ ٧٦٣	١٣ ٢٤٣ ١٦٦

بلغ رصيد مخصص المحتسب طبقاً لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠٢٠ مبلغ ٨٤٨ ٢٣٧ ١١ جنيه مصري وعليه تم إثبات مخصص الخسائر الانتمائية المتوقعة (إيضاح رقم ١٣)

أ- إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال. ويتمثل هيكل تمويل الشركة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافاً إليه الأرباح المرحلة. كما تقوم الشركة بمراقبة هيكل رأس المال بصفة دورية. تأخذ الشركة في الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة.

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر السيولة

تقع المسؤولية النهائية عن مخاطر السيولة على عاتق إدارة الشركة التي قامت بوضع إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لمواجهة التزامات الشركة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد ولتطلبات إدارة السيولة. تقوم إدارة الشركة بمراقبة التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية أخذاً في الاعتبار بانه لا يوجد لدى الشركة التزامات مالية ذات عائد أو استحقاق أكثر من عام:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	أقل من سنة جنيه مصرى	أكثر من سنة جنيه مصرى	الإجمالي جنيه مصرى
التزامات بدون فائدة	١ ٨١٤ ٧٦٣ ٢١٥	--	١ ٨١٤ ٧٦٣ ٢١٥
التزامات بفائدة	٦٠٠ ٧٤٠ ٦٧٦	١٤٥ ٢٩٩ ١١٣	٧٤٦ ٠٣٩ ٧٨٩
	٢ ٤١٥ ٥٠٣ ٨٩١	١٤٥ ٢٩٩ ١١٣	٢ ٥٦٠ ٨٠٣ ٠٠٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
التزامات بدون فائدة	١ ٤٠٥ ٩٠٢ ٨١٧	--	١ ٤٠٥ ٩٠٢ ٨١٧
التزامات بفائدة	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	--	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢
	٨٦٠ ١١٧ ٩١٩	--	٨٦٠ ١١٧ ٩١٩

مخاطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول والالتزامات بالجنيه المصرى فيما عدا أرصدة البنوك بالعملات الأجنبية مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعه لخطر أسعار الفائدة في حال حصول المجموعه على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم المجموعه بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعة أسعار الفائدة الحالية مع أسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال العام بمعدل فائدة متغير.

قياس القيمة العادلة

قياسات القيمة العادلة المعترف بها في قائمة المركز المالى المجمعة:

يقدم الجدول التالى تحليلاً بالأدوات المالية و الغير مالية التى يتم قياسها - لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولى بها - بالقيمة العادلة ويعرضها بشكلٍ مجمع على ثلاثة مستويات من (١) حتى (٣) وفقاً لمستوى تصنيفها كقيمة عادلة معلنة.

المستوي الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوي الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للأصل أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أى تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أى مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعدّ أسعاراً معلنة كالتي يتضمنها المستوى الأول.

المستوي الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أى تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة)

٢٠٢١ جنيه مصرى	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI	--	--	٤٧ ١٧١ ٩٧٦	٤٧ ١٧١ ٩٧٦
أسهم غير مقيدة بالبورصة مقاسة بالقيمة العادلة				
٢٠٢٠ جنيه مصرى				
الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI	--	--	--	--
أسهم غير مقيدة بالبورصة مقاسة بالقيمة العادلة				

٤٩- أحداث هامة خلال العام

بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة العادية توزيع مبلغ ١٥,٧ مليون جنيه مصرى على العاملين.

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢١ قرر مجلس ادارة الشركة الموافقة على الاكتتاب فى كامل زيادة راس المال فى شركة فوري بلس لخدمات البنوك -شركة مساهمة مصرية - بحد اقصى ٣٥ مليون جنيه مصرى وتقويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك وسوف تصبح حصة الشركة فى شركة فوري بلس لخدمات البنوك - شركة مساهمة مصرية نسبة ٦٠٪.

٥٠- المدفوعات المبنية على أسهم

قامت الشركة بتفعيل نظام إثابة وتحفيز العاملين طبقا لموافقة الجمعية العامة الغير عادية في ٢٢ فبراير ٢٠٢١، وقامت الشركة بمنح أسهم مجانية وتخصيص أسهم لبعض موظفى الشركة طبقا لنظام مدفوعات مبنية على أسهم ويتضمن النظام إعطاء الحق لبعض الموظفين بشرط أتمام ٣ سنوات خدمه بالشركة لتملك أسهم الشركة عن طريق منح أسهم مجانية أو تخصيص أسهم بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة فى تاريخ الاستحقاق بشرط أتمام سنتين خدمه بالشركة والتي سيتم إصدارها فى تاريخ المنح. تثبت ادوات حقوق الملكية الخاصة بالمدفوعات المبنية على أسهم بالقيمة العادلة فى تاريخ المنح ويتم تحميلها على قائمة الدخل وفقا لمبدأ الاستحقاق خلال فترة الثلاث سنوات للأسهم المجانية وسنتين للأسهم المخصصة بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة فى تاريخ المنح، فى مقابل الزيادة فى حقوق الملكية طبقا لتقدير الشركة لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها فى تاريخ المنح وقد تم احتساب القيمة العادلة باستخدام سعر السهم المعلن فى البورصة المصرية فى تاريخ المنح .

وتتمثل أدوات حقوق الملكية خلال العام فى الآتى :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
عدد الأسهم	جنيه مصرى	
--	--	قائمة فى بداية العام
١٦ ٢٥٥ ٥٤٦	٦٢ ٠٠٥ ٦٨٩	ممنوحة أثناء العام *
(١ ٣٨٠ ٨٨٠)	(٩ ٦٠٧ ٦٧٢)	سقط الحق فيها أثناء العام
--	--	تم ممارستها أثناء العام
١٤ ٨٧٤ ٦٦٦	٥٢ ٣٩٨ ٠١٧	الأجمالى فى نهاية العام

* يتمثل عدد الأسهم الممنوحة خلال العام فى ١٦ ٢٥٥ ٥٤٦ سهم عبارة عن عدد ٨ ١٢٧ ٧٧٣ سهم مجاني وعدد ٨ ١٢٧ ٧٧٣ سهم تم تخصيصه بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة فى تاريخ الاستحقاق.

٥١- تأثير كوفيد ١٩

- قامت الشركة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة الشركة على تقديم خدمات السداد الالكتروني من خلال قنوات السداد المتعددة التي تتيحها الشركة، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار أنشطة الشركة دون إنقطاع أو توقف، وكذلك قامت الشركة بتقييم المخاطر المحتملة وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، فقد شهد النصف الاول من العام المالي الحالى زيادة الطلب على خدمات السداد الإلكتروني وذلك فى ضوء الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصرى لتشجيع استخدام وسائل السداد الالكتروني المختلفة وقد انعكس ذلك على زيادة إيرادات الشركة فى العام الحالى. وتقوم الادارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على أنشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لاية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة ان وجدت.

- وفى هذا الصدد قامت إدارة الشركة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة المجموعة على تقديم خدماتها من خلال منتجاتها المتعددة التي تتيحها واثرا على أنشطة المجموعة ككل، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار أنشطة الشركة دون إنقطاع أو توقف وتتضمن الدراسة العناصر التالية:

- مخاطر الأضمحلال في الاستثمارات.

- مخاطر التحصيل المتعلقة بالأرصده المدينة و الأطراف ذوي العلاقة في تواريخ استحقاقها.

- مخاطر السيولة المتعلقة بسداد الألتزامات تجاه الدائنين ، المفوترين و التجار.

وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، وتقوم الادارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على أنشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لاية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة ان وجدت.

٥٢- أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية المجمعة

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٣ مليار جنيه مصري، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصري بالقيمة الاسمية على أن يتم فتح باب الاكتتاب لقدامي المساهمين.
- في فبراير ٢٠٢٢، اندلع الصراع الروسي والأوكراني. وتتغير الأوضاع بصورة سريعة مما يؤدي إلى تقلبات عالية في جميع الأسواق. وبالرغم من ذلك تراقب الإدارة عن كثب تطورات السوق في هذا الوضع المتقلب للغاية وتحللها. ومع ذلك، ترى إدارة المجموعة أنه لا يوجد حالياً أي مؤشر على حدوث اضطراب في أعمال لمجموعة أو عدم الوفاء بالتزامات المجموعة تجاه عملائها ولا توجد مؤشرات على وجود تأثير مادي على أدائها التشغيلي المستقبلي.
- في ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائي رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة ليصل إلى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥ ٪.

٥٣- الحوافز المرتبطة بمبادرة البنك المركزي المصري

خلال العام المالي قامت الشركة في الدخول باتفاقيات مع بعض البنوك المصرية بهدف التعاون في شراء ونشر وإدارة نقاط للبيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري لتنشيط قبول السداد الالكتروني الصادرة خلال مايو ٢٠٢٠، حيث تضمنت المبادرة المشار اليها بصرف حافز عن كل نقطة بيع الكترونية يتم تركيبها تبعاً لنوع الماكينة وموقعها الجغرافي.

وقد بلغ اجمالي الحافز المدرج بقائمة الارباح او الخسائر والذي حصلت عليه الشركة مقابل نشر وتركيب نقاط بيع في اطار تلك المبادرة مبلغ ٥٧٩ ٢٠٦ ٦٨ جنيه مصري في حين بلغت تكلفة شراء تلك النقاط مبلغ ٢٨٤ ٤٨١ ٤٦ جنيه مصري تم استبعادها من الأصول الثابتة (إيضاح ٦).